الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف – لمسيلة–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم:علوم المالية والمحاسبة
رقم:.....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
فرع: علوم المالية والمحاسبة
تخصص: مالية وبنوك

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي

تحت عنوان

أساليب وسياسات إدارة المخاطر المصرفية في البنوك التجارية

دراسة حالة ـ بنك الفلاحة والتنمية الريفية

ـ وكالة المسيلة ـ

إعداد الطالبة:
مهني بشرى

أستاذ المشرف:
بوتيارة عنترة

السنة الجامعية:2020/2019

شكر وعرفان

﴿ ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه ﴾

أشكر الله بداية وأحمده على توفيقه إياي لإنجاز هذا العمل.

كما أشكر الأستاذ المشرف "بوتيارة عنترة"

والشكر موصول إلى جميع الأساتذة اللذين أخذنا العلم منهم.

ونشكر كل من ساهم من قريب أو من بعيد في انجاز هذه المذكرة.

وكل من ساندنا وتمنى لنا التوفيق.

إهداء

أهدي هذا العمل :

إلى:

الوالدين الكريمين "أمي" "وأبي"

إلى:

زوجي العزيز الذي ساعدني في انجاز هذا العمل المتواضع.

إلى:

كل الإخوة والأخوات والأقارب وكل العائلة.

إلى:

جميع صديقاتي وزميلاتي في الدراسة كلية العلوم الاقتصادية.

إلى:

جميع أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

إلى:

موظفي بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة - المسيلة -

إلى:

الأستاذ المشرف "بوتيارة عنتر"

الفهارس

فهرس المحتويات

العنـــــــوان	الرقم
فهرس المحتويات	I
قائمة الجداول	III
قائمة الأشكال	III
فهرس الملاحق	IV
مقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار النظري لإدارة المخاطر في البنوك التجارية	
تمهيد	06
المبحث الأول: ماهية المخاطر البنكية	07
المطلب الأول: مفهوم المخاطر البنكية	07
ا لمطلب الثاني: مصادر المخاطر البنكية	07
المطلب الثالث: أنواع المخاطر البنكية	09
المبحث الثاني: إدارة المخاطر البنكية	13
المطلب الأول: ماهية المخاطر البنكية	13
أولا: مفهوم إدارة المخاطر البنكية	13
ثانيا: أهمية المخاطر البنكية	13
المطلب الثاني: مبادئ وأهداف إدارة المخاطر البنكية	15
المطلب الثالث: مراحل وأساليب إدارة المخاطر البنكية	16
أولا: مراحل إدارة المخاطر البنكية	16
ثانيا: أساليب إدارة المخاطر البنكية	18
المطلب الرابع: أساليب قياس إدارة المخاطر البنكية	18
أولا: أساليب قياس مخاطر الائتمان وفق معايير لجنة يازل2	18
ثانيا: أساليب معالجة مخاطر السوق	19
ثالثا: معالجة المخاطر التشغيلية	20
المبحث الثالث: الأساليب المتبعة لإدارة أهم المخاطر البنكية	22
المطلب الأول: أساليب إدارة المخاطر الائتمانية	22
المطلب الثاني: أساليب إدارة مخاطر السيولة	24

فهرس المحتويات

المطلب الثالث: أساليب إدارة مخاطر الفائدة وسعر صرف العملات	26
أولا: إدارة فجوة حساسية الاستثمار	26
ثانيا: إدارة مخاطر أسعار الصرف	27
المطلب الرابع: إدارة القروض المتعثرة أو المشكوك فيها	27
أولا: أساب تعثر القروض المصرفية	27
ثانيا: كيفية التعامل مع الديون المتعثرة	29
خلاصة الفصل	30
الفصل الثاني: واقع إدارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية–وكالة BADR المسيلة–	
تمهيد	32
المبحث الأول: الطريقة والأدوات	33
المطلب الأول: الطرق المستخدمة	33
المطلب الثاني: مجالات الدراسة	36
المطلب الثالث: المنهج المستخدم	36
المبحث الثاني: إدارة المخاطر في BADR المسيلة	38
المطلب الثاني: دراسة تطور الودائع الممنوحة من طرف البنك	38
المطلب الثاني: دراسة مؤشرات مخاطر الائتمان لبنك –BADR المسيلة–	41
خلاصة الفصل	43
خاتمة	45
قائمة المراجع	49

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنـــــــوان	الصفحة
01	تطور إجمالي القروض(2016إلى2019)	38
02	تطور الودائع خلال(2016إلى2019)	40
03	نسبة القروض إلى الودائع	41
04	نسبة القروض إلى الأصول	42
05	نسبة حقوق المساهمين إلى الأصول	42
06	نسبة حقوق المساهمين إلى القروض	42

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	خطوات إدارة المخاطر	17
02	الهيكل التنظيمي لوكالة لمسيلة	35
03	تطور القروض خلال (2016-2019)	39
04	تطور الودائع خلال (2016-2019)	41

فهرس الملاحق

رقم الملحق	العنوان
1	اتفاقية القرض
2	الميزانية (2016-2017)
3	جدول حسابات النتائج(2018-2019)
4	الميزانية (2018-2019)

مقدمة

تمهيد:

تعتبر المخاطر المصرفية هي مخاطر تعترض السوق المصرفية وذلك عن طريق احتمال تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها، مع تذبذب العائد المتوقع على لاستثمار معين، فالخاصية الأساسية في الخطر هي عدم التأكد السوقي لحدث محتمل يعرض البنك لخسارة.

كما أصبح موضوع إدارة المخاطر بشكل عام وإدارة المخاطر المصرفية بشكل خاص يحظى بتركيز كبير واهتمام أوسع من ذوي الاختصاص من المصرفيين والسلطات النقدية، من أجل صياغة ورسم استراتيجيات خاصة لدراسة هذه الظاهرة والتحكم فيها من خلال نظم إدارة المخاطر.

تعتبر إدارة المخاطر الائتمانية الجزء الأساسي الذي تهتم به البنوك التجارية الجزائرية خاصة بعد الإصلاحات التي مست المؤسسات المالية والمتمثلة في قانون 10-90 الخاص بالنقد والقرض بتاريخ14 أفريل 1990 من خلال قيامها بالمعاملات المالية داخل البنوك.

أولا :إشكالية الدراسة

تتمثل إشكالية الدراسة فيما يلي :

- "**ماهية أساليب إدارة المخاطر المصرفية في البنوك التجارية الجزائرية؟ وما واقع ذالك في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة – المسيلة- ؟**"

للإجابة على هذا السؤال الرئيسي، يتم طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية كتالي:

- ما هي أدوات قياس المخاطر المصرفية في البنوك التجارية الجزائرية؟
- هل يعتمد بنك الفلاحة والتنمية الريفية في قياس المخاطر المصرفية على ما جاء في مقررات لجنة بازل؟
- هل تتوفر في بنك الفلاحة والتنمية الريفية معايير إدارة المخاطر البنكية؟

ثانيا : فرضيات الدراسة

للإجابة على هذه التساؤلات يمكن الانطلاق من الفرضيات التالية :

- تتمثل أدوات قياس المخاطر المصرفية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية في: الطريقة المعيارية.
- يتوفر البنك على الأسس والمقومات اللازمة لتطبيق الأساليب الحديثة لقياس المخاطر التشغيلية مثل (المنهج المعياري، منهج المؤشر الأساسي، طرق القياس المتقدمة).

ثالثا : أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في تحليل مشكلة أساسية تتعلق بتحديد وضبط المخاطر البنكية وسبا معالجتها والإسهام في تسليط الضوء على أحد المواضيع الهامة التي تواجه البنوك عند ممارسة نشاطاتها وهي إدارة المخاطر التي تعتبر إجراء وقائي من الأزمات التي تمس المصارف، وتقديم رؤية واقتراح لإدارة المخاطر البنكية في الجزائر وخاصة الجهاز المصرفي الجزائري.

رابعا: أهداف الدراسة: تتمثل أهداف الدراسة فيما يلي:

- إبراز المفاهيم الأساسية للمخاطر وكيفية إدارتها وطرق قياسها في البنوك.
- التعرف على أساليب قياس المخاطر البنكية التي جاءت بها لجنة بازل.
- محاولة إسقاط الدراسة النظرية على بنك الفلاحة والتنمية الريفية بوكالة المسيلة.

خامسا: أسباب اختيار الموضوع :

تتمثل أهم أسباب اختيار موضوع أساليب وسياسات إدارة المخاطر المصرفية في البنوك التجارية فيما يلي:

- الاهتمام الشخصي بالموضوع وارتباطه بالتخصص.
- حداثة موضوع إدارة المخاطر في الوقت الراهن وتزايد أهمية الأبحاث حوله في معظم بادان العالم وفي المؤتمرات الدولية والملتقيات العلمية.

التعرف على التطورات الحديثة في مجال إدارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية.

سادسا :الدراسات السابقة:

هنالك العديد من الدراسات السابقة التي تناولت إدارة المخاطر المصرفية في البنوك التجارية منها:

1. نعيمة خضراوي:" **إدارة المخاطر البنكية– دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية لكل من بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك الجزائر**–"،رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر،بسكرة،2008 /2009،حيث تناولت الدراسة إشكالية تمثلت في كيف تتم إدارة المخاطر المصرفية في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية وأن البنوك أكثر مقدرة ومرونة في إدارة المخاطر البنكية، وتوصلت إلى النتائج المتمثلة في أن البنوك الجزائرية مازالت تعتمد على القواعد والنظم الاحترازية التي يفرضها البنك المركزي في تقييم السيولة وافتقار البنوك الجزائرية للأساليب الحديثة في قياس ومراقبة المخاطر.

2. حياة نجار: "**إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل- دراسة واقع البنوك التجارية الجزائرية العمومية –**"،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس،سطيف،15مارس2014،حيث تناولت هذه الدراسة الإشكالية المتمثلة في "هل تقوم البنوك التجارية العمومية الجزائرية بإدارة المخاطر المصرفية وفق معايير بازل الدولية للرقابة المصرفية ،وتوصلت إلى النتائج المدرجة في أن إدارة المخاطر المصرفية بالبنوك التجارية تقتصر بالدرجة الأولى على إدارة مخاطر القروض نظرا لطبيعة نشاط هذه الفئة من البنوك، وخصوصية البيئة المصرفية الجزائرية ،فإن إدارة هذه المخاطر مستوحاة في الأصل من مقترحات بازل 1.

حورية قبايلي : "**إدارة المخاطر البنكية في الجزائر – دراسة حالة بنك التنمية المحلية –**"،أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم،،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03،الجزائر 2014/2013،وتوصلت الدراسة إلى أن الجزائر تتوفر على معطيات ومؤشرات وكذا إمكانيات التي تسمح لها لتكون مؤهلة لمسايرة التحولات العالمية في مجال المخاطر المصرفية، ولكن في المقابل تتميز هذه المسايرة بنوع من البطء النسبي.

سابعا: منهج الدراسة

في سبيل الإحاطة النظرية والتطبيقية لإشكالية البحث محل الدراسة يتم تطبيق المنهج الوصفي التحليلي.

المنهج الوصفي التحليلي: وهو المنهج المناسب لوصف واستعراض الإطار النظري لإدارة المخاطر البنكية المصرفية، وكذلك مقررات لجنة بازل وما جاءت به حول إدارة المخاطر المصرفية، **والأسلوب التحليلي** في دراستنا الميدانية، وهذا لتحليل واقع إدارة المخاطر في البنوك الجزائرية، والاستعدادات التي تتخذها لتطوير هذه الأنظمة وفقا للمعايير والإرشادات الرقابية المصرفية الدولية، مما يحقق القدرة التنافسية لها، ويدعم سلامة وأمان الجهاز المصرفي الجزائري.

ثامنا: حدود الدراسة :

الإطار ألزماني: جويلية، أوت 2020.

الإطار المكاني: بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وكالة المسيلة.

تاسعا : هيكل الدراسة

للإحاطة بالموضوع فقد تم تناول الفصول التالية :

- **الفصل الأول:** الإطار النظري للمخاطر وإدارتها في البنوك التجارية تناولنا فيه ثلاث مباحث، الأول بعنوان "ماهية المخاطر البنكية " وأدرجنا به ثلاث مطالب من مفهوم المخاطر البنكية ومصادرها وأنواعها، مرورا بالمبحث الثاني "إدارة المخاطر البنكية" وأدرجنا به أربع مطالب، بدء بماهية إدارة المخاطر البنكية، ثم مبادئ وأهداف إدارة المخاطر البنكية، ثم مراحل وأساليب إدارة المخاطر البنكية، وأخيرا أساليب قياس إدارة المخاطر البنكية وفق لجنة بازل، وأخيرا المبحث الثالث "الأساليب المتبعة لإدارة أهم المخاطر البنكية" وأدرجنا به أربع مطالب بدء إدارة المخاطر الائتمانية، ثم إدارة مخاطر السيولة، ثم إدارة مخاطر أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات وأخيرا إدارة مخاطر الديون المتعثرة أو المشكوك في تحصيلها.
- **الفصل الثاني:** دراسة حالة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بوكالة المسيلة تناولنا فيه مبحثين المبحث الأول بعنوان "الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة"، والمبحث الثاني عرض ومناقشة النتائج المتوصل إليها.

الفصل الأول:

الإطار النظري لإدارة المخاطر في البنوك التجارية

تمهيد:

تتزايد العوائد بتزايد المخاطر، وتوجه البنوك جزءا مهما من مواردها في أنشطة أغلبها تدر عائد لكن ما يمكن قبوله يجب موازنته بما يتحقق من مخاطر، ويبقى القرار دائما إلى جانب الحصول على أعلى مردود ممكن لمستوى معين من المخاطر، والقبول بأدنى مخاطر ممكنة لنفس مستوى المردود.

إن البنوك لا تقبل المخاطر آيا كان نوعها، ولكنها تدير المخاطر وإدارة المخاطر تعني بداية التعرف على نوع المخاطر التي يواجهها البنك وتحديدها وتوصيفها بدقة، وأخذ الحيطة منها ووضع الضوابط والنظم الكفيلة بمواجهتها في حال حدوثها من خلال قياس درجة خطورتها.

ونظرا لتصاعد المخاطر البنكية، بدأ التفكير في البحث عن وسائل لمواجهة تلك المخاطر وإيجاد فكر مشترك بين البنوك المركزية في العديد من الدول، تقوم على التنسيق بين السلطات الرقابية للتقليل من المخاطر التي تتعرض لها البنوك، وفي أول خطوة في هذا الاتجاه تشكلت لجنة بازل للرقابة البنكية من مجموعة من الدول الصناعية تحت إشراف بنك التسويات الدولية.

من أجل التعرف على أهم الجوانب المتعلقة بالموضوع تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث هم:

المبحث الأول: ماهية المخاطر البنكية.

المبحث الثاني: إدارة المخاطر البنكية.

المبحث الثالث: الأساليب المتبعة لإدارة أهم المخاطر البنكية.

المبحث الأول: ماهية المخاطر البنكية

تتعرض كافة البنوك إلى المخاطر وذالك بدرجات متفاوتة تختلف باختلاف نشاطاتها الرئيسية ومن خلال هاذ المبحث نتعرف على أهم المفاهيم التي تحيط بالمخاطر البنكية من تعار يف ومصادر بالإضافة إلى أهم أنواع المخاطر البنكية.

المطلب الأول: مفهوم المخاطر البنكية

توجد عدة تعار يف للمخاطر البنكية سنتطرق إلى البعض منها :

المخاطرة: هي درجة الاختلافات في التدقيق النقدي للاقتراح الاستثماري عن التدفق النقدي المقدر أو المتوقع[1]

ويعرفها(Webster) المخاطرة على أنها فرصة تكبد أذى أو ضرر أو خسارة[2]

كما يحدد مفهوم الخطر في كونه يتفق مع حالة التأكد في أن كلا منهما يحمل عنصر الشك وعدم اليقين في أحداث المستقبل، بسبب تغير حالات الطبيعة وعدم ثباتها، ولكن في حالة الخطر يستطيع متخذ القرار أن يضع احتمالات لحدوث حالات المستقبل اعتمادا على الخبرة السابقة والدراسات الإحصائية وما إلى ذالك من معلومات تاريخية.

أما المخاطر البنكية فهي: احتمالية تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها ؟ أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين[3].

المطلب الثاني: مصادر المخاطر البنكية

هنالك عدة مصادر للمخاطر البنكية، وأهم هذه المصادر هو:

1.المخاطر النظامية (العامة): وهي المخاطر العامة،التي تؤثر بشكل مباشر على النظام البنكي ككل لأنها مرتبطة بحالة عدم التأكد والتنبؤ الدقيق بما يستجد من أحداث وتطورات مستقبلية، نتيجة عوامل

[1] طارق عبد العال حماد , إدارة المخاطر أفراد- إدارات- شركات-بنوك- مخاطر الائتمان والاستثمار والمشتقات وأسعر الصرف، دار وائل للنشر، الإسكندرية، 2008ص356.

[2] محمد صاح الحناوي ونهال فريد مصطفى, الإدارة المالية التحليل المالي للمشروعات الأعمال, دار وائل للنشر، الإسكندرية 2005,ص231.

3. خضراوي نعيمة، إدارة المخاطر البنكية، دراسة مقارنة ين البنوك التقليدية والإسلامية,مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2009، ص3.

يصعب التحكم فيها مثل"زيادة حجم التضخم والتوجه نحو العولمة البنكية إضافة إلى اشتداد المنافسة بين البنوك[1].

2.المخاطر الغير نظامية (الخاصة): وهي مخاطر خاصة لارتباطها بالمخاطر الداخلية للبنك، ويمكن تجنب هذا النوع من المخاطر بالتنويع في المحفظة الاستثمارية للبنك وتنقسم إلى:

2-1.التغيرات التنظيمية والإشرافية: فقد فرضت العديد من الدول قيودا تنظيمية على البنوك للتقليل من مخاطر المنافسة، ولتشجيع البنوك على الالتزام بالمبادئ المصرفية السليمة مثل: الالتزام بعلاقة معينة بين الأصول الخطرة ورأس المال،ووضع الحدود القصوى من التسهيلات التي يمكن تقديمها للعميل الواحد.

2-2.عدم استقرار العوامل الخارجية: أدى عدم استقرار أسعار الفائدة والتغير الشديد في أسعار العملات على اثر انهيار اتفاقية Breton Woods إلى لجوء الكثير من الشركات الكبرى إلى الأسواق المالية وهاذ لتفادي الخسائر المستقبلية أو لتحقيق إرباح منها،كما أدى إلى ابتكار البنوك للعديد من أدوات التغطية المستقبلية لكن في المقابل خلف مخاطر من نوع آخر أضيفت للمخاطر البنكية.

2-3.المنافسة: فمع تزايد أثر العولمة المالية،وتوصل المجتمع الدولي إلى قرار اتفاقية تحرير الخدمات المالية والمصرفية سنة1997 في إطار المنظمة العالمية للتجارة،فقد أخذت المنافسة تشتد في السوق المصرفي وقد اتخذت هذه المنافسة ثلاث اتجاهات رئيسة[2]

الاتجاه الأول: المنافسة بين البنوك التجارية فيما بينهما سواء فيما يتعلق بالسوق المصرفية.

الاتجاه الثاني: المنافسة بين البنوك والمؤسسات المالية الأخرى

الاتجاه الثالث: المنافسة بين البنوك والمؤسسات غير المالية على تقديم الخدمات المالية والمصرفية.

2-4.تزايد حجم الموجودات خارج الميزانية: تزايد حجم هذه الموجودات وتنوعها لدى البنك بغية تحسين العائد على مجوداتها من خلال الحصول على عوائد دون الحاجة إلى الاحتفاظ بموجودات ضمن بنود ميزانيتها.

2-5.التطورات التكنولوجية: حيث كانت عمليات التحويل الإلكتروني للأموال والبطاقات البلاستيكية أهم مظاهر ثورة المعلومات، هذا إلى جانب تخفيض الكلفة وزيادة قدرة البنك للتعرف على المخاطر وقياسها وإدارتها.[3]

---

[1] خضراوي نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص4.

[2] مرجع نفسه، ص4.

[3] ضراوي نعيمة، مرجع نفسه، ص5.

المطلب الثالث: أنواع المخاطر البنكية

هنالك عدة أنواع من المخاطر البنكية أهمها:

أولا: المخاطر الائتمانية:

هي المخاطر الحالية أو المستقبلية التي يمكن أن تتأثر بها إيرادات البنك ورأسماله والناتجة عن عدم قيام العميل بالوفاء بالتزاماته تجاه البنك ورأسماله بالوقت المناسب [1]، أو هي مخاطر تخلف المقترض عن السداد، كما أنه يأخذ أسماء وأشكال مختلفة مخاطر الطرف المقابل (في المعاملات في الأسواق المالية في البنوك)، ومخاطر الإفلاس. [2]

وبالتالي فان هناك عدة صور للمخاطر الائتمانية يمكن تحديدها فيما يلي:

1.المخاطر المتعلقة بالزبون: إن هذا النوع من المخاطر ينشأ بسبب السمعة الائتمانية للزبون ومدى ملاءته المالية وسمعته الاجتماعية ووضعه المالي وبسبب حاجته للائتمان.

2.المخاطر المرتبطة بالقطاع الذي ينتمي إليه الزبون: إذ ترتبط هذه المخاطر بطبيعة النشاط الذي يعمل فيه الزبون إذ من المعروف إن لكل قطاع اقتصادي درجة من المخاطر تختلف باختلاف الظروف التشغيلية والإنتاجية والتنافسية لوحدات هذا القطاع.

3.المخاطر المرتبطة بالنشاط الذي تم تمويله: تختلف هذه المخاطر بحسب طبيعة كل عملية ائتمانية وظروفها وضماناتها.

4.المخاطر المرتبطة بالظروف العامة: ترتبط هذه المخاطر عادة بالظروف المرتبطة بالاقتصاد والأوضاع السياسية والاجتماعية والقانونية، فتزيد هذه المخاطر في ظروف الكساد، مثلا وتنخفض في ظل ظروف الرواج والازدهار كما أن الاضطرابات السياسية تؤثر في زيادة هذه المخاطر والاستقرار السياسي يحد من هذه المخاطر.

5.المخاطر المتعلقة بالأخطاء المصرف: وترتبط هذه المخاطر بمدى قدرة البنك الممول على متابعة الائتمان الممنوح، والتحقق من قيام المقترض بالمتطلبات المطلوبة منه[3].

6.المخاطر المتصلة بالغير: وهذه المخاطر مرتبطة بمدى تأثير العميل طالب الائتمان والبنك مانح الائتمان بأية أحداث أو أمور خارجية[4].

---

[1] لعروسي قرين الزهرة، دور إدارة المخاطر الائتمان المصرفي في اتخاذ القرارات الائتمانية لدى البنوك التجارية، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2017، ص46.

[2] شقيري نوري موسى وآخرون، إدارة المخاطر البنكية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2016/2012، ص299.

[3] لعروسي قرين الزهرة، مرجع سبق ذكره، ص47.

[4] مرجع نفسه، لص48.

ثانيا: مخاطر السيولة

تنشا عن عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته في الوقت المحدد خاصة تلك المتعلقة بودائع العملاء، ويعتبر هدا الأمر أساسية للحفاظ على سمعة البنك ولضمان استمرار يته، وهناك ثلاث وسائل رئيسية يقوم بها البنك للحفظ على مستوى معين من السيولة :

- الاحتفاظ بموجودات كافية قابلة للتحويل إلى نقد وبدون خسارة.
- سد الفجوة ما بين مصادر الأموال والتو ضيفات في مجموعة معينة من نشاطات البنك [1].

وتعرف أيضا على أنها "قدرة البنك على سداد الالتزامات المالية عند استحقاقها وعدم الاستفادة من الفرص المتاحة للحصول على العائد [2].

ثالثا: مخاطر السوق

تعرف مخاطر السوق بأنها الخسارة المحتملة الناتجة عن التحركات الغير المواتية في أسعار السوق التي قد تؤثر سلبا على مراكز استثمارات البنك المالية المحتفظ بها بغرض المتاجرة إضافة إلى مخاطر أسعار الصرف (المرتبطة بميزانية البنك ككل)،مما يؤثر بالتالي على ربحية البنك والقاعدة الرأسمالية، له وتشمل مخاطر السوق كل من [3]:

1. مخاطر سعر الفائدة

2. مخاطر سعر الصرف

3. مخاطر أسعار الأوراق المالية

1. مخاطر أسعار الفائدة: تعرف مخاطر أسعار الفائدة بأنها مخاطر تراجع الإيرادات نتيجة لتحركات أسعار الفائدة، تشير مخاطر سعر الفائدة التي تعرض المركز المالي للبنك للتحركات العكسية في أسعار الفائدة وتؤثر على عوائد البنك وعلى القيمة الاقتصادية لأصوله والتزاماته، وبالرغم من أن هذه المخاطر تشكل جزء عاديا من العمل البنكي إلا أن الإفراط فيها من شأنه أن يهدد عوائد البنك وقاعدته الرأسمالية لذلك فان إدارة تلك المخاطر تحتل أهمية متنامية في الأسواق المالية المعقدة وكذلك البلدان التي حررت أسعار الفائدة في الأسواق، ومن الجدير بالذكر أن الآثار السلبية لهذه المخاطر ستؤثر على كل من أرباح المصرف وكذلك وكذلك القيمة الاقتصادية لمجوداته والتزاماته.

---

[1] شقيري نوري موسى وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص269.

[2] دريد كامل آل شبيب، إدارة البنوك المعاصرة، الطبعة الأولى، دار المسيرة، الأردن،2012،ص442.

[3] علي محسن إسماعيل، مسودة دليل العمل الرقابي ،ضوابط إدارة المخاطر في المصارف التقليدية(التجارية)،قسم تحليل أداء المصارف ومراقبة المخاطر، البنك المركزي العراقي/ دائرة مراقبة الصيرفة، 2019، العدد78، ص26.

2. مخاطر أسعار الصرف: وهي المخاطر التي تنشا نتيجة التقلبات أو لتغيرات العكسية المحتملة في أسعار صرف العملات، فإذا كان البنك يحتفظ بموجودات من عملية معينة أكبر من المطلوبات من نفس العملة فان الخطر يكمن في انخفاض سعر الصرف وإذا كان العكس أي أن البنك يحتفظ بمطلوبات من عملة معينه أكبر من الموجودات فان الخطر يكمن في ارتفاع أسعار الصرف على البنك إتباع إحدى الوسائل التالية:

أ- المبين الموجودات والمطلوبات المحتفظ بها.

ب- إجراء عقود تغطية في حالة اختلاف المبالغ والآجال [1].

3. مخاطر أسعار الأوراق المالية : هي احتمال انخفاض القيمة السوقية لاستثمارات البنك بأقل من قيمتها الدفترية ،أوهي احتمال تعرض البنك لخسائر بسبب التقلبات في الأسعار السوقية للأوراق المالية، والتي قد تنشا عن المتاجرة والاستثمار، ويعتبر قياس مخاطر أسعار الأوراق المالية في غاية الأهمية من أجل إدراك الخسائر المحتملة والتأكد من أن هذه الخسائر لا تؤثر بشكل كبير على رأس المال [2].

رابعا المخاطر التشغيلية: هي المخاطر الناتجة عن عدم سلامة أو فشل العمليات الداخلية، العنصر البشري والأنظمة والأحداث الخارجية[3].

وتشمل المخاطر التشغيلية عددا غي محدود من المخاطر، لذا على الإدارة وضع تعريف واضح فيما يخص مخاطر التشغيل وفيما يلي مجموعة من المخاطر التشغيلية التي يترتب عليها خسائر كبيرة للمصرف.

1. الاحتيال الداخلي : هو الأفعال التي تهدف إلى الغش وإساءة استعمال الممتلكات أو التحايل على القانون واللوائح التنظيمية، أو سياسة البنك من قبل العاملين في البنك.

2. ممارسة العمل والأمان الوظيفي: هي الأحداث المرتبطة بعلاقات الموظفين مثل مطالبات التعويض من الموظفين الناجمة عن التفريق والتميز في المعاملة والفصل الجائز من الوظيفة وخرق قواعد الأمن والسلامة أو الأعمال التي ينتج عنها إصابة شخصية والمطالبات الوظيفية الأخرى.

---

[1] باسم حسين رهيف، إدارة المخاطر المصرفية ومدى التزام المصارف العراقية بمتطلبات بازل 2، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، 2015، العدد46، جامعة بغداد، العراق، ص403.

[2] إيمان بن السراج، دور المعلومات في قياس اتجاهات متخذي القرار نحو المخاطر المالية في البنوك التجارية، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2018، ص109.

[3] شقيري نوري موسى وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص277.

- **3. الممارسات المرتبطة بالعملاء والمنتجات والأعمال** : هي الخسائر الناتجة عن الإخفاق غير المعتمد أو الناتج عن الإهمال في الوفاء بالالتزامات المهنية تجاه العملاء.
- **4. الأضرار في الموجودات المادية:** الخسائر أو الأضرار التي تلحق بالموجودات المادية جراء كارثة طبيعية أو أي أحداث أخرى.
- توقف العمل أو الخلل في الأنظمة: الخسائر الناتجة عن أي تعطيل في الأعمال أو خلل في الأنظمة بما فيها الأنظمة الحاسوب والاتصالات.
- **5. التنفيذ وإدارة المعاملات:** الخسائر الناتجة عن الإخفاق في تنفيذ المعاملات أو في إدارة العمليات والعلاقات مع الأطراف الأخرى[1]
- **خامسا: مخاطر التضخم:** يترتب على مخاطر التضخم انخفاض في القوة الشرائية للنقود المستثمرة في أصلف القرض والفوائد التي يحصل عليه، لذا يشير البعض إلى مثل هذه المخاطر بمخاطر انخفاض القوة الشرائية والتي يمكن تعريفها على النحو التالي: "تشير مخاطر انخفاض القوة الشرائية إلى المخاطر المحتملة نتيجة التضخم".

سادسا: مخاطر السمعة: تنشا هذه المخاطر نتيجة الفشل في التشغيل السليم للبنك بما لا يتماشى مع الأنظمة والقوانين الخاصة بذلك، والسمعة عامل مهم للبنك، حيث أن طبيعة الأنشطة التي تؤديها البنوك تعتمد على السمعة الحسنة لدى المودعين والعملاء[2]

سابعا: المخاطر السياسية: تحدث المخاطر السياسية نتيجة لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بسن القوانين والتشريعات، بغرض إجراء تصليحات اقتصادية كفرض ضرائب جديدة، رسوم إضافية أو استحداث سياسة نقدية كالسياسة نشوب الحروب والنزاعات بين الدول، أو حدوث تغيرات سياسية في الدولة[3].

ثامنا: المخاطر الإستراتيجية: هي تلك المخاطر الحالية أو المستقبلية التي يمكن أن يكون لها تأثير على إيرادات البنك، وعلى رأسماله نتيجة اتخاذ قرارات خاطئة، أو التنفيذ الخاطئ للقرارات وعدم التجاوب المناسب مع التغيرات التي تحدث في القطاع البنكي، ويتحمل مجلس الإدارة العليا للبنك، والتي تتمثل مسؤولياتها في ضمان وجود إستراتيجية إدارة مخاطر مناسبة للبنك[4].

---

[1] إبراهيم رباح المدهون، دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2011، ص35.

[2] إيمان بن السراج ،مرجع سبق ذكره ،ص110.

[3] مصداع راضية، أثر تطبيق أبعاد إدارة الجودة الشاملة على تفعيل إدارة المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف,2018، ص67.

[4] المرجع نفسه، ص66.

المبحث الثاني: إدارة المخاطر البنكية

إن الخطر شيء مواكب للحياة الإنسانية على هذه الأرض، فهو إذن ضرر متوقع مبني على احتمالات متفاوتة فيما بينها، وهو ناتج عن مجموعة من الأضرار والمصاعب محتملة الحدوث التي قد تصيب الإنسان في حياته وممتلكاته.

المطلب الأول: ماهية إدارة المخاطر البنكية

أولا: مفهوم إدارة المخاطر البنكية

باعتبار أن إدارة المخاطر علما جديدا نسبيا، فقد تم تقديم عدة تعاريف بطرق متنوعة، إلا أن هناك فكرة واحدة تظهر في كل التعاريف المطروحة تقريبا.

ومن بين هذه التعاريف:

1.تعرف إدارة المخاطر بأنها: "كافة الإجراءات التي تقوم بها لإدارة لتحد من الآثار السلبية الناتجة عن المخاطر وإبقائها في حدودها الدنيا"[1].

2."إدارة المخاطر وهي الإدارة التي تقوم بتعريف وتحليل وتطوير والاستجابة إلى الانحرافات من خلال دورة حياة البنك بهدف تقليل هذه الانحرافات ومعالجتها باستخدام مؤشرات الأداء للمساعدة في إدارة الأعمال الرئيسة والمخاطر حسب أنشطة البنك مع ضرورة تقديم مناهج ومنهجيات وفرضيات إدارة المخاطر"[2].

3.إدارة المخاطر عبارة عن منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحتية عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة وتنظيم وتنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى حد أدنى"[3].

ثانيا: أهمية إدارة المخاطر البنكية

تتمثل أهمية إدارة المخاطر البنكية فيما يلي:

1. **أداة لتنفيذ الإستراتيجية:** تزود إدارة المخاطر البنكية بنظرة أفضل للمستقبل، فبدون إدارة لا يمكن رؤية النتائج المحتملة أو التقلبات المحتملة للربحية، ولن يكون بالإمكان السيطرة على حالات عدم التأكد المحيطة بالكاسب المتوقعة، وتتبع أهمية إدارة المخاطر من حقيقة مفادها أنه بدونها ستكون

[1] لعروسي قرين الزهرة ، مرجع سبق ذكره، ص40.

[2] دريد كامل آل شبيب، مرجع سبق ذكره، ص232.

[3] طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص20.

عملية تنفيذ الإستراتيجية مقصورة على القواعد الإرشادية دون النظر لتأثيرها على مفاضلة مخاطر العائد الخاصة بالبنك.

2. **تنمية الميزة التنافسية:** التعرف على المخاطر مدخل ضروري لمعرفة الأسعار الواجب تقاضيها من العملاء، وهي الأداة الوحيدة التي تسمح بالتمايز السعري بين العملاء ذوي المخاطر المتباينة، فإذا لم يقم البنك بالتسعير تظهر تأثيرات معاكسة، بحيث يتقاضى أسعار مبالغ فيها من العملاء ذوي المخاطر المنخفضة والعكس لذوي المخاطر المرتفعة، وهذا ما يحبط العملاء ذوي المخاطر المنخفضة ويدعم ذوي المخاطر العالية، مما يؤدي بالمنافسين لاجتذاب هذا الصنف من العملاء من خلال تقديم أسعار أقل.
3. **قياس مدى كفاية رأس المال والقدرة على الوفاء بالالتزامات:** إن الخسائر هي نتيجة لكل المخاطر، ومخاطر القدرة على الوفاء هي النتيجة النهائية لكل المخاطر المقترنة برأس المال المتاح الذي يحدد الخسائر القصوى التي تتجاوزها حالات العجز عن الدفع، إن هاذ الدور مبني على مبادئ يمكن عرضها على النحو التالي:

أ- يجب أن يغطي رأس المال الانحرافات السلبية للمخاطر في كلف الحالات تقريبا حتى المستوى الذي يتم عنده الحكم على الوفاء بأنه مقبول لدى المديرين ومالكي الأسهم.

ب- كل الخسائر الغير متوقعة المتجاوزة لمبالغ رأس المال تولد عجز البنك عن الدفع.

ت- مخاطر القدرة على الوفاء نتيجة مشتركة لكل من رأس المال المتاح والمخاطر التي تتحملها[1].

4. **أداة لاتخاذ القرار:** إن البنوك التي تتحكم في مخاطرها لديها القدرة على اتخاذ قرارات سليمة، ومعرفة المخاطر عنصر أساسي في عملية اتخاذ القرار.
5. **المساهمة في اتخاذ قرارات التسعير:** إن العلم بالمخاطر يسمح للبنوك بتسعيرها، وبدو العلم لا تكون الهوامش قابلة للمقارنة من معاملة لأخرى ومن عميل لأخر أو عبر وحدات الأعمال، كما أن القدرة على تسعير المخاطر وتحميلها على العملاء يسمح باتخاذ عدة إجراءات قادرة على التوفيق بين رأس المال المتاح والمخاطر.
6. **رفع التقارير عن المخاطر ومراقبتها:** بدون قياس المخاطر يصبح من غير الممكن مقارنة المكاسب عبر المنتجات أو العملاء أو وحدات الأعمال ومن السهل زيادة الهوامش عن طريق تحمل

[1] طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص255.

المخاطر، والحل البسيط هو إقراض العملاء ذوي المخاطر العالية الذين تكون معدلات عجزهم عن السداد فوق المتوسطة في المستقبل[1].

المطلب الثاني: مبادئ وأهداف إدارة المخاطر البنكية

قسم هذا لمطلب إلى جزأين الأول يتمثل في أهم المبادئ التي تتركز عليها إدارة المخاطر البنكية والثاني أهداف إدارة المخاطر البنكية.

أولا: مبادئ إدارة المخاطر البنكية

إن نجاح عملية إدارة المخاطر في أي بنك يستوجب الالتزام بمجموعة من المبادئ الأساسية التي تحدد بدقة خطة العمل والمهام المنوطة بها قصد الوصول إلى تحقيق الأهداف المرجوة، ويمكن أن نوجزها في النقاط التالية:

1. أن يكون لدى كل بنك لجنة مستقلة تسمى لجنة إدارة المخاطر تهتم بإعداد السياسة العامة أما الإدارة المتخصصة لإدارة المخاطر فتتولى تنفيذ كل السياسات كما تقوم بمراقبة وقياس المخاطر بشكل دوري.
2. تعين مسئول مخاطر لكل نوع من المخاطر الرئيسية تكون لديه خبرة كافية في المجال المصرفي.
3. وضع نضام محدد لقياس ومراقبة المخاطر في كل بنك لتحديد مستوى كل نوع من المخاطر التي يمنكن قياسها وبشكل دقيق لمعرفة وتحديد تأثيرها على ربحية البنك وملاءته الرأسمالية وتحديد الأسقف الاحترازية للائتمان والسيولة.
4. تقديم موجودات كل بنك وخاصة الاستثمارية كمبدأ أساسي لقياس المخاطر والربحية.
5. استخدام أنظمة معلومات حديثة لإدارة المخاطر ووضع ضوابط أمان ملائمة لها[2].

ثانيا: أهداف إدارة المخاطر البنكية

تتمثل أهداف إدارة المخاطر البنكية فيما يلي:

1. المحافظة على الأصول الموجودة لحماية مصالح المستثمرين المودعين والدائنين.
2. إحكام الرقابة والسيطرة على المخاطر في الأنشطة أو الأعمال التي ترتبط بالأوراق المالية والتسهيلات الائتمانية وغيرها من أدوات الاستثمار.

[1] حياة نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2014، ص79.

[2] محمودي مليك ، واقع إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 2018، االعدد2، المجلد11، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، ص251.

3. تحديد العلاج النوعي لكل نوع من أنواع المخاطر وعلى جميع مستوياتها.
4. العمل على الحد من الخسائر لكل نوع من أنواع المخاطر وعلى جميع مستوياتها.
5. العمل على الحد من الخسائر وتقليلها إلى أدنى حد ممكن وتأمينها من خلال الرقابة الفورية أو من خلال تحويلها إلى جهات خارجية.
6. إعداد الدراسات قبل الخسائر أو بعدها وذلك بغرض منع أو تقليل الخسائر المحتملة مع تحديد أية مخاطر يتعين السيطرة عليها واستخدام الأدوات التي تعود إلى دفع حدوثها، أو تكرار مثل هذه المخاطر.
7. حماية الإستثمارات وذلك من خلال حماية قدرتها الدائمة على توليد الأرباح رغم أي خسائر عارضة.
8. إن إدارة المخاطر والتخطيط لاستمرارية العمل هما عمليتين مرتبطتين ببعضهما البعض ولا يجوز فصلهما حين أن عملية إدارة المخاطر توفر الكثير من المدخلات لعملية التخطيط لاستمرارية العمل.
9. تقوم إدارة المخاطر بوضع تقارير دورية بشأن حجم المخاطر التي يتعرض لها الاستثمار.

بناء على ذلك فإن إدارة المخاطر تكون قبلية ومتزامنة وبعدية، من خلال تجنب الخطر قبل وقوعه والتعامل معه إذا حدث فعلا بالتحويل أو التحمل، ثم اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق من آثاره[1].

المطلب الثالث: مراحل وأساليب إدارة المخاطر البنكية

إن معرفة المخاطر وكيفية معالجتها وإدارتها يعتبر من العوامل الرئيسية في نجاح البنوك، ونظرا لأن المخاطر التي تلاحق النشاط المصرفي كثيرة ومتنوعة، ظهرت الحاجة إلى وجود أساليب وإجراءات كفيلة بتحديد مستوى المخاطر، والعمل على التحكم فيها أو التخفيف منها.

أولا: مراحل إدارة المخاطر

تقوم عملية إدارة المخاطر بعمل فحص وتحليل شامل ومفصل لكل أنواع المخاطر، وذالك بتطبيق خمس خطوات أساسية على النحو التالي:

1. **تعريف المخاطر**: وهي الخطوة الأساسية الأولى للتعرف على المخاطر المحيطة بالعمل.
2. **تحليل المخاطر**: ويتم فيها تصنيف المخاطر والوقوف على مصادرها الأصلية.

[1] زناقي بشير ومعاريف محمد، أثر آليات الحوكمة على إدارة المخاطر المصرفية في البنوك دراسة استطلاعية بفروع البنوك العمومية العاملة بولاية عين تيموشنت، مجلة البديل الاستراتيجي، 2018، العدد الأول، المجلد الخامس، جامعة الدكتور مولاي طاهر، سعيدة، الجزائر، ، ص341.

3. **تقييم المخاطر:** ويقصد بها تحديد عنصري المخاطر المتمثلين في الآثار التي يحدثها كل خطر واحتمال حدوث كل خطر.
4. **التحكم في المخاطر:** وفيها يتم تحديد الطرق التي تستخدم لتقليل احتمالية الخطر وآثاره.
5. **المتابعة الدورية:** وتتم لاكتشاف أي مصادر خطر جديدة، أو فشل التحكم في المخاطر السابقة [1].

كما يمكن تمثيل هذه الخطوات الأساسية في الشكل التالية":

الشكل رقم(1): خطوات إدارة المخاطر

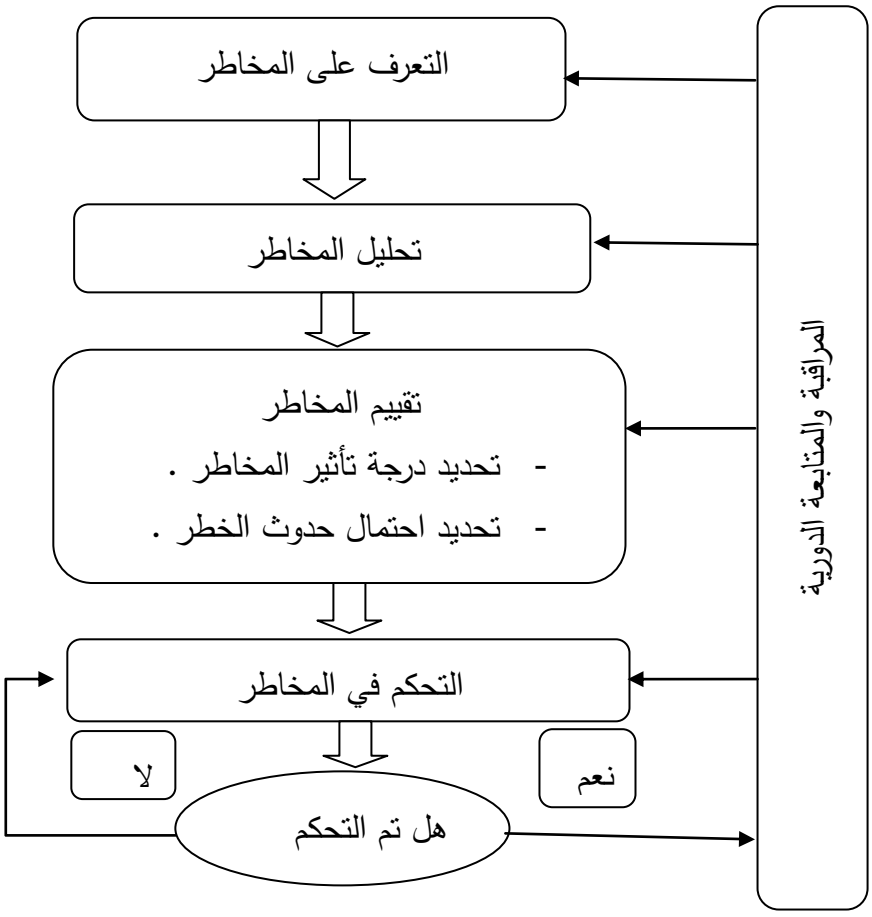

المصدر: من إعداد الطالبة.

من حيث الشكل أعلاه يتضح أن إدارة المخاطر تتم بتطبيق مجموعة من الخطوات تبدأ بالتعرف على المخاطر المحيطة بالعمل ومن ثم تحليلها، من خلال تصنيف هذه المخاطر والوقوف على مصادرها الرئيسية بعد ذلك يتم تقييم المخاطر من خلال تحديد درجة تأثير المخاطر وتحديد احتمال حدوث الخطر، ثم تأتي خطوة التحكم في المخاطر المتمثلة في تحديد الطرق التي تستخدم لتقليل احتمال الخطر وآثاره

[1] إيمان بن السراج، مرجع سبق ذكره، ص114.

مع الإشارة أن كل خطوة من الخطوات السالفة الذكر يوازيها مراقبة ومتابعة دورية بغرض استكشاف أي مصادر خطر جديدة، أو فشل التحكم في المخاطر السابقة[1].

ثانيا: أساليب إدارة المخاطر البنكية

عندما تواجه أي مؤسسة بنكية مخاطر فإن أمامها عدة خيارات للتعامل مع هذه المخاطر أو قبولها، كما يمكن نقلها (تحويلها) إلى طرف آخر.

تتبنى الخيار الأول والمتمثل في تجنب المخاطر في حالة لم تكن لديها الإمكانيات الآزمة لتحمل تلك المخاطر ولكنه في الوقت نفسه سوف تخسر الأرباح المتأتية من هذه العملية المصرفية وبمعنى آخر إن المصرف اختار إستراتيجية تحوطيه، لكنه اختار عدم المخاطرة مقابل خسارته للعائد المتوقع من العملية المصرفية بتجنبه المخاطر إذا لم يكن قادر على تحملها، أو إذا كان تجنب المخاطر أقل من تكلفة إدارتها، أما الإستراتيجية الثانية وهي المعاكسة للإستراتيجية الأولى وهي قبول المخاطر بهدف الحصول على العائد المتوفر إذا ما كان العائد المتوقع اكبر من المخاطر المتوقعة أو إمكانية المصرف تحمل المخاطر المتوقعة وقدرة إدارة المصرف على إدارة المخاطر بشكل مناسب.

الخيار الأخير أو الإستراتيجية الثالثة المتاحة أمام المصرف فتتمثل في تحويل الخسارة إلى طرف ثاني عن طريق تحمل تكلفة ذلك من خلال التأمين أو الكافلات الحكومية أو الحصول على ضماناتها[2].

المطلب الرابع: أساليب قياس إدارة المخاطر البنكية وفقا لمعايير لجنة بازل

للوصول إلى معدل كفاية رأسمال يجب قياس كل من مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل والمخاطر السيولة لذا حددت لجنة بازل طرق قياس كل من المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية.

أولا: أساليب قياس مخاطر الائتمان وفق معايير لجنة بازل2

أتاحت اتفاقية بازل 2 ثلاث أساليب لقياس مخاطر الائتمان وهي كتالي:

1. **الأسلوب المعياري:** وهو يعتمد أساسا على إعطاء أوزان للمخاطرة طبقا لمراكز التعرض المختلفة(حكومات، بنوك، شركات) على أساس درجة التصنيف التي تعطيها مؤسسات التصنيف

[1] إيمان بن السراج ، مرجع سبق ذكره، ص115.

[2] باسم حسين رهيف، مرجع سبق ذكره، ص294.

الخارجية لهذه الأطراف، وهنا يظهر دور البنك المركزي في اعتماد هذه المؤسسات وإقرارها كجهات يمكن على أساسها تحديد تصنيف العملاء، وبالتالي درجة أوزان المخاطر[1]

2. **أسلوب التصنيف الداخلي:** وفيه تقوم البنوك بتقدير احتمالات عدم السداد من العملاء، وتكون باقي مدخلات حساب مخاطر الائتمان معطاة من البنك المركزي.
3. **أسلوب التصنيف الداخلي المتقدم:** وفيه تقوم البنوك بتقدير جميع مدخلا ت قياس مخاطر الائتمان من احتمالات إخفاق العميل، والخسائر الناتجة عن عدم السداد والأجل، وحجم مركز التعرض بنفسها دون تدخل من البنك المركزي.

وقد أضاف اللجنة إلى الأساليب الثلاثة المذكورة الأسلوب المعياري المبسط للدول التي لا يتوفر لها مؤسسات تقيم خارجي[2].

ثانيا: أساليب معالجة مخاطر السوق

يتم قياس المخاطر السوقية بإتباع إحدى الطرق التالية:

1. الطريقة النمطية:

1-1. بالنسبة لسعر الفائدة: يعتمد أسلوب القياس لقياس على عنصرين:

❖ مخاطر محددة ناشئة عن مصدر الأداة نفسها: وهي انعكاس لطبيعة المصدر والجدارة الائتمانية، حيث تعطى أوزان المخاطر التالية:

- 0% للحكومات.
- الجهات المؤهلة مثل وحدات القطاع العام، بنوك التنمية...، تعطى الأوزان التالية :0.25% لأقل من 6 شهور 1%من6_24 شهر.

1.6% أكثر من سنتين.

- للجهات الأخرى تعطى أوزان مخاطرة8 %.

❖ مخاطر السوق العامة: ويوجد لاحتسابها طريقتين:

❖ الأولى تهتم بتواريخ استحقاق الورقة، أما الثانية تهتم بالتاريخ الذي تتحقق فيه الورقة القيمة الاستردادية لها قبل تاريخ الاستحقاق.

[1] لعروسي قرين الزهرة، مرجع سبق ذكره، ص58.

[2] لعروسي قرين الزهرة، المرجع، ص59.

1-2. بالنسبة لحقوق الملكية: فبالنسبة لمخاطر محددة بمصدر الورقة المالية وتمثل8% من قيمة التعرض للخطر ويمكن تخفيضها إلى 4% في حالة تنوع المحفظة وتمتعها بالسيولة، أما بالنسبة لمخاطر السوق العامة تمثل8%.

1. 3. بالنسبة لمخاطر أسعار الصرف: ويمثل المتطلب الرأسمالي لها8%من أكبر القيمتين من صافي مراكز العملات سواء الفائض أو العجز بالإضافة لصافي مراكز الذهب.

2. **النماذج الداخلية:**

وهي نماذج إحصائية متقدمة تستخدمها البنوك لقياس الخسائر خلال فترة معينة في ضل ظروف الطبيعة للسوق، ويتم احتسابها يوميا، وفترة الاحتفاظ بالمركز عشرة أيام، وفترة الملاحظة التاريخية على الأقل سنة، حيث المتطلب الرأسمالي لتلك المخاطر يمثل أكبر القيمتين الآتيتين:

- ✓ القيمة المعرضة للخطر لليوم السابق.
- ✓ متوسط القيمة المعرضة للخطر لمدة 20 يوم سابقة مضروبا في(3+عامل إضافي يتراوح ما بين الصفر إلى الواحد)[1]

ثالثا: معالجة المخاطر التشغيلية

جاءت لجنة بازل 2 بثلاث منهجيات لقياس متطلبات رأس المال الضروري لمقابلة المخاطر التشغيلية وهي أسلوب المؤشر الأساسي، الأسلوب القياسي(المعياري)،أسلوب القياس المتقدمة.

1. **أسلوب المؤشر الأساسي:** يمكن لجميع البنوك تطبيق هذه الطريقة دون أن يفرض عليها شروط معينة، ويحتسب المتطلب الرأسمالي لمقابلة المخاطر التشغيل وفقا للمعادلة التالية:

المتطلب الرأسمالي لمقابلة المخاطر التشغيلية = متوسط الدخل لآخر ثلاث سنوات αx

حيثα: ثابت =15% وفقا لمقررات لجنة بازل، ويمثل نسبة المستوى العام لرأس المال المطلوب للصناعة المصرفية مقسوما على المؤشر العام للصناعة، وتستبعد السنة التي يكون فيها إجمالي دخل البنك(العائد) صفرا أو خسارة، ويتم احتساب متوسط لسنتين فقط، وإذا حقق البنك خسارة في سنتين أو أكثر من الثلاث سنوات الأخيرة، فإنه يحق لسلطة الرقابة المصرفية أن تحدد متطلبات رأس لمال الواجب الاحتفاظ به لتغطية المخاطر التشغيلية.

[1] طهير أميرة، إدارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية وفقا لمعايير بازل دراسة حالة عينة من الوكالات البنكية بأم البواقي(CPABEA BNA BADR)، مذكرة ماستر أكاديمي في علوم التسيير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر2017،ص36.

2. **الأسلوب النمطي (الأسلوب القياسي المعياري):** تعتمد هده الطريقة على تصنيف مصادر التعرض للمخاطر وحسب وحدات العمل المصرفي، وحسب الخدمات المصرفية المقدمة، حيث يتم تقسيم الأنشطة المصرفية إلى ثمانية خطوط أعمال هي: تمويل الشركات، التداول والاكتتاب، الأعمال المصرفية بالتجزئة، أعمال المصرفية التجارية، المدفوعات والتسويات، خدمات الوكالة، خدمات إدارة الأصول، خدمات السمسرة والوساطة المالية، وفي نطاق كل خط عمل يعتبر إجمالي الدخل مؤشرا عريضا يعمل كدليل على حجم عمليات البنك ويتم حساب متطلبات رأس لمال لمقابلة المخاطر التشغيلية وفقا للمعادلة التالية[1]:

متطلبات رأس المال لمقابلة المخاطر التشغيلية = (إجمالي الدخل السنوي لكل وحدة عمل خلال ثلاث سنوات الأخيرة αx لكل نشاط)/3

حيث α: نسبة ثابتة بالنسبة لكل خط عمل، وتكون قيمته إما12%أو15% أو18%.

3. **أسلوب القياس المتقدم:** ويعتمد في احتساب المتطلب الرأسمالي لمقابلة المخاطر التشغيلية على نماذج داخلية متقدمة في البنك، من خلال قياس حجم التعرض لهذه المخاطر عبر نظام القياس الداخلي المستخدم، والمصادقة عليه من قبل سلطة الرقابة المصرفية.

ووفقا لهاذ الأسلوب، فإن البنك يعتمد في تطبيقه على بياناته الإحصائية المبنية على خبرته السابقة النوعية منها (مثل تقارير منتظمة، مراجعة دورية،....) والكمية (صلاحية أسلوب القياس، بيانات تفصيلية عن الخسائر الداخلية والخارجية، وتواريخ حدوثها، والمنطقة أو البلد التي وقعت بها الخسائر،... فهو يعتمد إذن على النمذجة الإحصائية، فبعد قياس حجم هذه المخاطر استخدام أحد النماذج، يتم تحديد الأموال الخاصة ولازمة لتغطيتها.

[1] مصداع راضية، إدارة المخاطر التشغيلية وفقا لاتفاقية بازل 2 في البنوك التجارية الجزائرية، مجلة الإستراتيجية والتنمية، 2017، العدد13، جامعة فرحات عباس، سطيف، ص15.

المبحث الثالث: الأساليب المتبعة لإدارة أهم المخاطر البنكية

سيتم التركيز على الأساليب المتبعة لإدارة المخاطر الائتمانية ومخاطر السيولة إضافة إلى مخاطر أسعار الفائدة والصرف وكذا معالجة الديون المتعثرة وهذا من خلال دراسة المطالب التالية:

المطلب الأول: أساليب إدارة المخاطر الائتمانية

المطلب الثاني: أساليب إدارة مخاطر السيولة

المطلب الثالث: أساليب إدارة مخاطر الفائدة وأسعار صرف العملات

المطلب الرابع: أساليب إدارة القروض المتعثرة أو المشكوك فيها

المطلب الأول: أساليب إدارة المخاطر الائتمانية

وتعتمد في تسيير المخاطر الائتمانية المحتملة الحدوث على الاستعلام المصرفي لتقيم حجم المخاطر الناجمة من قرار منح الائتمان، وكذلك التركيز على الأسلوب الوقائي من طرف إدارة الائتمان لتجنب حدوث المخاطر، أو على الأسلوب العلاجي في حالة حدوث مخاطر أين يتطلب مواجهة آثارها السلبية على أداء البنك[1].

أ- **الاستعلام المصرفي:** قبل منح يلجأ إلى الاستعلام والتحري بكل الطرق والوسائل الممكنة عن وضعية العميل الشخصية والمالية ومدى قدرته على الوفاء بالتزاماته في مواعيد استحقاقها وفقا للشروط المتفق عليها، ومن أهم مصادر الحصول على المعلومات نذكر[2] :

ب- **إجراء مقابلة مع طالب القرض:** إن إجراء مقابلة شخصية مع العميل تكشف للبنك جانب كبير عن شخصيته وسمعته ومدى صدقه في المعلومات المقدمة عن وضعية المؤسسة ونشاطاتها ومركزها التنافسي وخططها المستقبلية كما تكشف عن ماضي المؤسسة وتعاملاتها المالية وهو ما يساعد مسئول إدارة الائتمان على تقييم ومعرفة حجم المخاطر التي قد تواجه الائتمان الممنوح.

ت- **المصادر الداخلية من البنك:** يعد التنظيم الداخلي للبنك من المصادر الهامة في قرار منح الائتمان خصوصا إذا كان طالب القرض ممن سبق لهم التعامل مع البنك، وتتحدد مصادر المعلومات الداخلية من خلال:

- ✓ الحسابات المصرفية للعميل التي تكشف عن وضعيته إذا ما كان دائنا أو مدينا والتي تحدد طبيعة علاقته مع البنك.

[1] خضراوي نعيمة، مرجع سابق،ص30.

[2] المرجع نفسه، ص31.

- ✓ الوضعية المالية للعميل وسجل الشيكات المسحوبة عليه.
- ✓ التزام العميل بشروط العقد وكفاءته في سداد التزاماته حسب تواريخ الاستحقاق المتفق عليها.

ث- **المصادر الخارجية للمعلومات:** تساعد الأقسام الخارجية المتمثلة في البنوك الأخرى والموردين ونشرت دائرة الإحصاءات العامة والغرف التجارية والجرائد الرسمية والمحاكم عن تزويد إدارة الائتمان بالمعلومات عن المقترضين كما أن مبادلة المعلومات بين البنوك عن المدينين من شأنه أن يساعدها على تقييم حجم المخاطر.

ج- **تحليل القوائم المالية:** هي من أهم مصادر الحصول على المعلومات فإدارة الائتمان تهتم بتحليل قوائم السنوات الماضية للمؤسسة وإعداد القوائم المستقبلية وتحليلها والوقوف على الميزانية النقدية التقديرية التي تكشف الوضعية المالية للمؤسسة في تاريخ معين وهو ما يزود إدارة الائتمان بمعلومات المركز المالي للمقترض ومدى قدرته على توليد تدفقات نقدية تكفل سداد قيمة القرض مع الفوائد[1].

ومن بين المقاييس الهامة لإدارة مخاطر الائتمان ومتابعته والأساليب المستخدمة هي التنويع على مستوى القروض وعلى مستوى المحفظة، إن تحليل الائتمان هو الأسلوب الأساسي لمتابعة وإدارة مخاطر الائتمان على مستوى القروض وعادة ما يستخدم مخصصات لتغطية مخاطر الائتمان على مستوى قروض الأفراد والأوراق المالية.

وتتمثل أساليب إدارة المخاطر الائتمانية في ما يلي:

1. **تنويع مخاطر الائتمان:** في التمويل الحديث، نجد أن تنويع الأصول هي الاتجاه النظري والأسلوب السليم لخفض تقلبات العائد على أي مستوى من المستويات نتوقع معه وجود خطر ضمن محفظة الاستثمارات.

وتنويع المخاطر له أهمية علمية تتعدى أهميته النظرية العلمية. ولقد ترتب على عدم التنويع كثير في الحالات لفشل مؤسسات مالية في الثمانينات والتسعينات.

تنويع مخاطر الائتمان اعتمادا على قانون الأعداد الكبيرة للاستثمارات في نوع واحد من القروض، يشار إلى هذا النوع بقانون الأعداد الكبيرة في مجال تنويع المخاطر تتم المقارنة على أن احتمال أن يتحمل المقرض خسارة من الإقراض كنتيجة لمحفظة مكونة من نوع واحد من أنواع القروض سوف

[1] خضراوي نعيمة ، مرجع سابق، ص32.

يختلف عن الخسارة الفعلية التي يحققها لعدد من القروض التي ينتمي إليها هدا القرض محل الدراسة ويعتمد قانون أعداد الكبيرة على معامل الاختلاف المعياري حيث:

يتضح وجو علاقة عكسية بين معامل الاختلاف المعياري وحجم العينة (حجم القروض) إذ ينخفض معامل الاختلاف المعياري بزيادة حجم القروض، إلى أن يصل إلى الصفر عندما يكون حجم القروض ما لا نهاية وهذا ما تنتجه مزايا قانون الأعداد الكبيرة.

لكن يكشف قانون الأعداد الكبيرة إن المؤسسات المالية لم تستطع تنويع محافظها بتكوين عديد من الأصول وإن المحفظة لم تكن كبيرة، ولم تستطع تحقيق التراكمات المالية التي تمكنها من تحقيق مزايا التنويع في ظل الأعداد الكبيرة.

2. **تنويع المحفظة:** بالرغم الذي توصلت إليه النظرية الحديثة لمحفظة الاستثمار فإن الفضل يرجع إلى الجهود الكلاسيكية التي قدمها ماركوفيتيش1959 والذي أبرز أهمة اختيار المحفظة وأهمية الكفاءة في تنويعها، وما زالت نظريته هي الأساس المرجعي لتنويع أصول المحفظة وينطوي تنويع المحفظة على التباين في العائد على أصول محفظة المنشأة عندما تتكون من مزيج من الأصول العديدة[1].

المطلب الثاني: إدارة مخاطر السيولة

بصفة عامة لا يمكن القول أن تسيير المخاطر ة السيولة يتمثل في إيجاد موارد جديدة بتكلفة هامشية أقل من متوسط مر دودية الاستخدامات وهناك تسيير قصير المدى (تسيير الخزينة) وتسيير طويل المدى.

1. **التسيير القصير المدى (تسيير الخزينة):** التسيير الشامل للأصول والخصوم عملية جديدة في البنوك، لذلك نجد أن هذه الأخيرة قامت دائما بالاهتمام بتسيير خزينتها، أي تسيير الأصول المملوكة من عملة محلية أو عملات أجنبية مع احترام القوانين النقدية وقوانين الصرف.
2. **تسيير الخزينة الحديث غير من آفاقه بسبب:** السوق الذي فيه أو عليه خزينة البنوك تعمل بتطوير واسع، وعدد العمليات تتضاعف وتتزايد بشكل مساير لاقتصاد السوق.
3. **تغير الخزينة كعامل تحقيق الربح داخل البنك.**

[1] خضراوي نعيمة، مرجع سابق، ص32.

ح- **الارتباط المتبادل بين توازن الخزينة والتوازن المالي الإجمالي المعترف به،** ويأخذ بعين الاعتبار في الحسابات الاقتصادية للمصرفي، هذا الارتباط المتبادل يمكن تحليله كما يلي:

ليكن بنك يريد أو يبحث عن تغطية ربحه، لفترة محددة من الزمن ويعرف مبلغ موارده المتاحة له، ولكن يجهل التطور المستقبلي لمعدل الفائدة، ميزانيته البسيطة تتمثل في المعادلة التالية:

D =L+C

D: الموارد المقترضة

C: القروض

L : السيولة النقدية

الاستخدامات والموارد المؤقتة يتم تجاهلها الشيء الذي يعتبر غير عقلاني إذا أخذنا بعين الاعتبار ضعف أهمية قيمة مبالغهم داخل الميزانية البنكية.

الهيكلة العظمى للأصول بين L وC أي نفسها التي تغطي الربح والتي تتعلق بالتطور المرتقب لمعدلات الفائدة خلال هذه الفترة المحددة.

إذا توقع البنك ارتفاع من معدل الفائدة خلال هذه الفترة، سوف يرفع من C ويحدد L ولكنها بذلك ترفع مخاطرة السيولة.

نفترض الآن أن البنك يقدر نمو المر دودية المنتظرة من ارتفاع في C كما يلي:

$$\Delta k = r\Delta C$$

إن r يمثل معدل الفائدة للرصيد، وبنفس طريقة البنك يقدر نمو مخاطرة السيولة عبر تكلفة ولتكن I دلتا، في المجموع ربح البنك ينتج عبر:

$$\Delta P = \Delta R - \Delta I$$

4. **التسيير طويل المدى:** يتم تسيير مخاطرة السيولة على المدى الطويل بتجديد السقف لمختلف أقسام هيكلة الاستحقاق، بطريقة تسمح بتجنب الأجل.

العامل الرئيسي لتسيير مخاطرة السيولة طويلة وقصيرة المدى، هو لجوء البنك إلى مختلف أسواق رؤوس الأموال، التي تساعد البنك بإجراء تعديلات سريعة، وبأقل تكلفة لمستحقات على مستوى الخصوم والأصول، لكن تدخله في الأسواق يرتبط بمتغيرات كالحجم المر دودية ونوعية المساهمة هذه العناصر التي يجب اعتبارها جوهرية، ولها أهمية واسعة.

للحصول على أعظم ربح يجب أن نعدم مشتقة الربح بالنسبة للتعديلات في هيكلة الأصول.

$$X = L/C$$

$$\frac{dP}{dX} = \frac{dR}{dX} - \frac{\Delta I}{dX} = 0$$

$$\frac{dR}{dX} = \Delta I / dX$$

هذا يعني أن هيكلة أصول البنك تكون عظمى، عندما مر دودية واحدة وحدة نقدية تقرض إضافية تكون تساوي إلى تكلفة السيولة الناجمة عن التعديلات في هيكلة الأصول.

يجب أن يأخذ بعين الاعتبار دالة المنفعة للبنك ومدى تقديرها ومراعاتها لمخاطرة السيولة.

البنك الحذر والذي لا يحب مخاطرة السيولة، وتضييع الاستغلال يكون لديه نسبة x مرتفعة من بنك يحب المخاطرة والذي لديه نسبة أقل[1].

المطلب الثالث: إدارة مخاطر أسعار الفائدة والصرف.

أولا: إدارة فجوة حساسية الاستثمار: وهي تعني مقارنة الأصول المصرفية ذات الحساسية للفائدة مع الخصوم المصرفية ذات الحساسية للفائدة عبر فترات زمنية مختلفة، وهذا لتقيم الأصول المولدة للعائد.

ويتم احتساب فجوة حساسية الفائدة باستخدام المعادلة التالية:

$$ISGAP = ISA - ISL$$

حيث :

$ISGAP$: فجوة حساسية الفائدة.

ISA: الأصول المصرفية ذات الحساسية للفائدة.

ISL: الخصوم المصرفية ذات الحساسية للفائدة.

فإذا كان ناتج المعادلة موجب بمعنى أكبر من الصفر فهذا يعني أن البنك يمتلك أصول حساسة وهو ما يعد وضعا استثماريا مفضلا، لأن ذلك يعني أن الفوائد التي يحصل عليها البنك من استثماره لأصول(عوائد الأوراق المالية، الائتمان المصرفي)، يفوق الفوائد التي يقوم بسدادها عن التزاماته (الفوائد المدفوعة للعملاء وفوائد القروض التي اقترضها البنك) أي أن المحصلة تمثل ربحية، ما يطلق عليه الفجوة الموجبة لحساسية الفائدة، أما إذا ناتج المعادلة سالب بمعنى أصغر من الصفر، فلبنك يمتلك خصوم حساسة، وهو وضع غير مفضل من وجهة النظر الاستثمارية وهو ما يطلق عليه بالفجوة السالبة[2].

[1] خضراوي نعيمة، مرجع سابق، ص34.

[2] مرجع نفسه، ص34.

ثانيا: إدارة مخاطر أسعار الصرف.

ينبغي تحديد حجم عمليات العملات الأجنبية بالبنك، بما في ذلك العمليات القياسية داخل وخارج الميزانية العمومية في الصرف الأجنبي، وعند تقييم تعرض بنك ما لمخاطرة العملة وكفاية تقنياته لإدارة المخاطرة، يجب على المحلل أن يعي البيئة التنظيمية وظروف السوق في الدول ذات الصلة ولإمكانية وصول البنك إلى تلك الأسواق والوصول إلى أسواق العملة في الدول النامية غالبا ما يكون مقيدا، وقد تفتقر هذه الأسواق إلى السيولة، كما أن توافر أدوات تحوط كافية قد يكون محدودا وهذه العوامل يجب أن تعكسها سياسات البنك وعملياته إن المحدد الرئيسي لإدارة مخاطرة العملة هو السياسات التي تضع قيودا على التعرض لمخاطرة العملة والتي يجب أن يعاد تقييمها بصورة منتظمة لعكس التغيرات المحتملة في تقلب أسعار الصرف، ولكن المستحيل فعليا في بيئة المتاجرة الديناميكية الطبيعية أن يحتفظ بنك يعمل بنشاط في أسواق العملة بمراكز مغطاة بكل العملات وفي كل الأوقات، حيث تتناوب المراكز القصيرة أو الطويلة بالعملات المختلفة أي عدد من الأوقات أثناء اليوم وفي أوقات معينة تحددها سياسة إدارة مخاطر العملة يقوم البنك بتحديد مراكزه المفتوحة ويتخذ كافة الإجراءات الضرورية لتغطية تعرضا ت المخاطرة الزائدة، ويكون ذلك عادة عن طريق الترتيب لإجراء مبادلات وتقتضي إدارة المخاطر بالنسبة لبنك يزاول عددا أكبر من المعدلات الفورية والآجلة كل يوم وضع إجراء رسمي لاحتساب المكاسب / الخسائر الغير محققة يوميا على الأقل. وإجراء الاحتساب بمعدل تكرار أكبر من هذا مرغوب، مثل هذه الاحتسابات ينبغي أن تتضمن دفتر الصرف الأجنبي بأكمله، وهذا شرط مسبق للإدارة الفعالة ويزود إدارة البنك بتصورات مستقبلية لعمليات الصرف الأجنبي بالبنك والمخاطرة المرتبطة بها.

المطلب الرابع: إدارة القروض المتعثرة أو المشكوك فيها.

أولا: أسباب تعثر القروض المصرفية.

تكمن الرؤية الاقتصادية في علاج مشكلة تعثر القروض المصرفية في معرفة وتحديد الأسباب التي أدت بالديون إلى التعثر، إن الطرفين الرئيسين في عملية الائتمان هما البنك من جهة والمقترض من جهة أخرى، ولذلك فإن وصول القرض إلى مرحلة التعثر يكون ناجما عن وجود خلل عند طرفي عملية الائتمان أو كليهما، وبما أن البنك المقرض والعميل المقترض يعملان في إطار بيئة خارجية محيطة بهما فإن التغيرات التي تحدث في هذه البيئة تدخل طرفا ثالث من الأطراف المسببة لتعثر القرض، ولذلك يمكن تصنيف أسباب تعثر القروض المصرفية إلى ثلاث مجموعات:

1. أسباب متعلقة بالمقترض.

2. أسباب متعلقة بالبنك.

3. أسباب متعلقة بالبيئة الخارجية.

1.الأسباب المتعلقة بالمقترض: ونذكر منها ما يلي:

1. وجود خلل في دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع الممول[1].

2. عدم تقديم البيانات أو المعلومات الصحيحة عند طلب أو تمويل أثناءه.

3. استخدام القروض قصيرة الأجل في تمويل مشاريع استثمارات ذات عائد طويل الأجل[2].

4. لجوء العميل إلى مختلف الوسائل غير المشروعة للحصول على القرض وعدم أمانة العميل ونزاهته[3].

2. الأسباب المتعلقة بالبنك: ونذكر منها ما يلي:

1. عدم أخذ الضمانات الكافية من المقترض.

2. المغالاة في تقدير الضمانات.

3. ضعف القدرة على التحليل الائتماني.

4. السماح للمقترض باستخدام حصيلة القرض دفعة واحدة.

5. امتناع البنك عن تقديم تمويل إضافي للمقترض من غير وجود مبرر لذلك[4].

3. الأسباب المتعلقة بالبيئة الخارجية : ونذكر منها ما يلي:

1. تراجع الأداء الاقتصادي العام مثل دخول الاقتصاد في مراحل الانكماش أو التباطؤ.

2. القوة القاهرة أو الحادث المفاجئ.

3. تدخل الحكومة في جوانب تؤثر على عمل المقترض.

4. تغيير أذواق المستهلكين لهم نتيجة لأسباب غير معلومة أو لظهور بديل أكثر إشباعا.

5. ضعف الرقابة على البنوك[5].

---

[1] بن مداني صديقة، انعكاسات القروض المصرفية المتعثرة على أداء البنوك التجارية في الجزائر، دراسة عينة من البنوك التجارية في الجزائر، أطروحة شهادة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة،2017، ص ص18-19.

[2] مرجع نفسه، ص35.

[3] هبال عادل، إشكالية القروض المصرفي المتعثرة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر، الجزائر، 02012،ص62.

[4] بن مداني صديقة، مرجع سبق ذكره، ص23.

[5] المرجع نفسه، ص ص27،28.

ثانيا: كيفية التعامل مع الديون المتعثرة:

1. تعويم العميل.
1. انتشال العميل.
2. إنعاش العميل.
3. إعادة جدولة القرض المتعثر.
4. رسملة القرض المتعثر.
5. تنزل البنك عن جزء من ديونه المتعثرة.
6. شراء بعض أصول العميل سدادا للمديونية.
7. دمج المشروع المتعثر في مشروعات أخرى.
8. توريق الديون كأحد أساليب معالجة القروض المتعثرة في البنوك.
9. تصفية نشاط العميل .
10. إعدام الدين.
11. مرحلة المعالجة من خلال ممارسة ضغوط اجتماعية على المقترض.
12. مرحلة المعالجة القانونية للقروض المتعثرة.

خلاصة الفصل:

في ختام هذا الفصل المتمحور حول" **الإطار النظري لإدارة المخاطر في البنوك التجارية**"، نشير إلى أن تركيزنا فيه كان منصبا على عناصر أساسية مست بالدرجة الأولى مفهوم المخاطر البنكية و تصنيفاتها، ثم مفهوم إدارة المخاطر البنكية وأهميتها ومبادئها وأهدافها، مرورا بمراحل وأساليب إدارة المخاطر البنكية، فدراسة أساليب قياس إدارة المخاطر البنكية وفقا معايير لجنة بازل، للوصول في الأخير إلى دراسة الأساليب المتبعة لإدارة أهم المخاطر البنكية.

الفـــــصل الثاني:

واقع إدارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية وكالة BADR - المسيلة-

تمهيد:

سيتم في هذا الفصل إسقاط ما تم تناوله في الجانب النظري، على الواقع العلمي وهذا اعتمادا على إجراء دراسة تطبيقية حيث وقع الاختيار على بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة المسيلة– من اجل دراسة أساليب إدارة المخاطر حيث سنقوم بحساب مختلف مؤشرات الخاصة بالمخاطر الائتمانية في الفترة من2016الى2019، فهذه الدراسة قمنا باختيار مجتمع الدراسة وكيفية تلخيص المعطيات كذلك نبين الأدوات التي استخدمناها في جميع المعطيات وأخيرا سنرى النتائج المتوصل إليها بعرضها وتفسيرها وتحليلها ومناقشتها مقارنة بالفرضيات وهذا من خلال التطرق إلى ما يلي:

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة.

المبحث الثاني: إدارة المخاطر في بنك الفلاحة وكالة –المسيلة– .

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة

يعتبر بنك الفلاحة و التنمية الريفية وسيلة من وسائل سياسة الحكومة التي ترمي إليها المشاركة في تنمية القطاع لفلاحي و ترقية العالم الريفي، وله عدة فروع في الوطن منها وكالة المسيلة التي خصصنا بها دراستنا وتربصنا.

المطلب الأول: الطرق المستخدمة

سيتم في هذا المطلب شرح مجتمع الدراسة والتي اعتمدنا عليها لحل إشكالية بحثنا عن طريق استخدام أدوات البحث (الوثائق) إضافة إلى الأدوات المستخدمة في هذه الدراسة.

يعتبر مجمع الدراسة الركيزة الأساسية لإجراء الدراسة الميدانية والتطبيقية الهادفة وهذا من خلال جمع المعلومات الأزمة التي تساعد على القياس وتحليل الآثار المترتبة عن هذه الدراسة، وكما رأينا من قبل أن هذا البحث يناقش أساليب إدارة المخاطر الائتمانية فقد قمنا بحساب مجموعة من المؤشرات إلي تمثل بنك الفلاحة والتنمية الريفية وتم اختيار هذا المجتمع لتطابقه مع إشكالية الدراسة التي حددت وكذلك لتوفير المعلومات عليه حيث تم اختيار العينة منها وهو بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة المسيلة–.

أولا: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADER

1– نشأة و تعريف بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة المسيلة 904

أ. المؤسسة الأم

بعد إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري بمقتضى المرسوم رقم 82–106 الصادر في 11 جمادى الأول 1402 هجري الموافق ل 13 مارس 1982 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 11 في 16 مارس 1982 ظهرت عدة بنوك كان لها دور في تفعيل المهنة المصرفية من بينها بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

وبموجب المرسوم سالف الذكر تم تحديد التكوين الأساسي له باعتباره شركة وطنية ذات مساهمة برأس مال قدره 330000.0000 دج ويعتبر زبونه الشخص الطبيعي والمعنوي.

أنشأ بنك الفلاحة والتنمية الريفية ببني سليمان التي تبعد حوالي 70 كلم شرق العاصمة الجزائر، وتتميز المنطقة بسهلها الواسع وبطابعها الفلاحي الريفي مما يدعم دور بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تنمية القطاع الزراعي وترقية الريف.

هو عبارة عن مؤسسة عمومية اقتصادية تجارية في شكل شركة ذات أسهم، تتواجد مديريتها العامة بالجزائر العاصمة رقم 17 شارع العقيد عميروش، أوكلت له مهمة التكفل بالقطاع الفلاحي ومع مرور السنوات تعددت نشاطاته، حيث أصبح عدد وكالاته سنة 1985 إلى 269 وكالة منها 6 رئيسية و 31 فرع، أما في يومنا هذا فقد أصبح عدد وكالاته 286 وكالة و 31 مديرية جهوية تشغل حوالي 7000 عامل.

ونظرا لكثافة نشاطه ومستواه فقد صنف بنك الفلاحة والتنمية الريفية من قبل قاموس مجلة البنوك Bank Rsalmanach لطبعة 2001 في المركز الأول في الجزائر و 668 عالميا من أصل 4100 بنك.

ب.**المؤسسة الفرع وكالة المسيلة 904**

أنشأت الوكالة 904 لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمسيلة في فيفري 1983 مع فرعين آخرين في عين الملح وحمام الضلعة التي بدأ العمل بهما 1984، و 1988 هذه المنطقة التي تتميز بسهلها الواسع واعتماد سكانها بالزراعة بالدرجة الأولى وتهدف وكالة المسيلة إلى النهوض بالقطاع الزراعي بالمنطقة وإلى تلبية حاجات الجمهور وإعطاء دورا أكثر في النشاط الاقتصادي.

إضافة إلى ذلك جاء لتدعيم الإصلاحات المالية التي من ضروریاتها وجود متخصصة في مختلف القطاعات الاقتصادية الحيوية.

إن وكالة المسيلة مؤسسة عمومية تقوم بتقديم خدمات بنكية متنوعة للمتعاملين الاقتصاديين سواء للقطاع العام أو الخاص، حيث تقع وكالة المسيلة في الحي الإداري والذي يقع في وسط المدينة.

2– الهيكل التنظيمي لوكالة المسيلة 904

الشكل (02) يمثل الهيكل التنظيمي لوكالة المسيلة

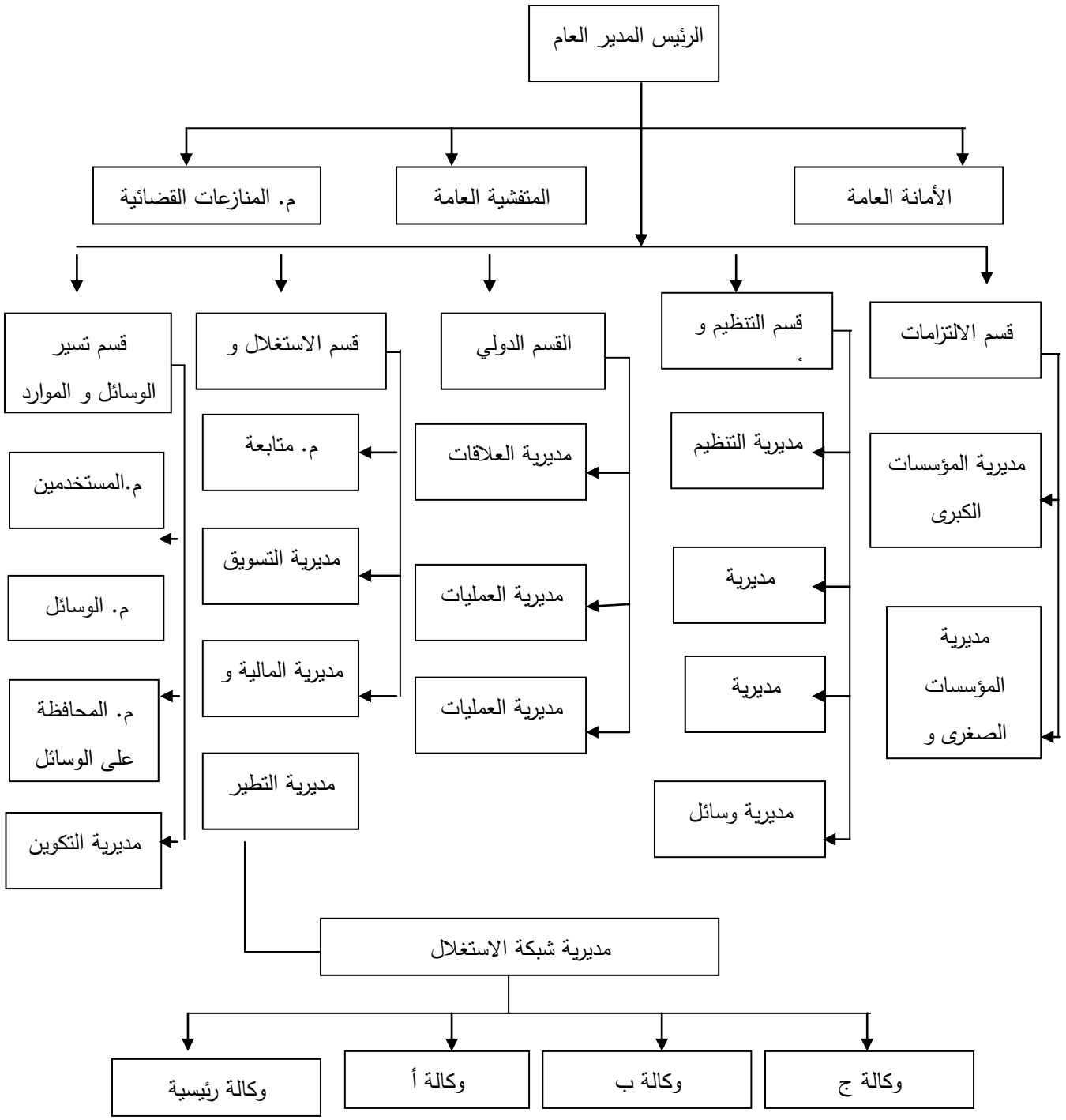

المصدر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة–904.

المطلب الثاني: مجالات الدراسة

تقع وكالة المسيلة 904 في الحي الإداري وسط المدينة يحدها شرقا البريد الجزائري، وغربا الشركة الوطنية للتأمين و صندوق الضمان الاجتماعي، شمالا المجلس القضائي، وجنوبا 24 مسكن، تبعد عن الجامعة بحوالي 2 كلم.

أولا: المجال الزمني

قمنا بالدراسة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بتاريخ 2012/04/18 إلى غاية 2012/05/19

ثانيا: المجال البشري

تسعى وكالة المسيلة 904 كغيرها من باقي الوكالات إلى تحقيق و توسيع خدمات بنك الفلاحة والتنمية الريفية باعتبارها جزء منه وتضم حاليا عدة عمال التي نوجزها في الجدول التالي:

الرقم	الوكالات	الإطارات	عمال التحكم	عمال التنفيذ	المجموع
01	سيدي عيسى	03	02	08	13
02	المسيلة	21	03	11	35
03	بوسعادة	02	05	12	19
03	عين الملح	03	01	07	11
04	حمام الضلعة	04	04	05	13
المجموع		33	15	43	91

المصدر: بنك الفلاحة و التنمية الريفية –وكالة المسيلة 904.

المطلب الثالث: المنهج المستخدم

منهج دراسة الحالة اعتمدنا على هذا المنهج للوصول إلى النتائج التي تسمح لنا بمعرفة مختلف أساليب إدارة المخاطر الائتمانية ومختلف المؤشرات المستخدمة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

أولا: أدوات الدراسة

سيتم في هذا الجزء عرض الأداة المستخدمة لمعرفة أساليب إدارة المخاطر الائتمانية وفق مقررات بازل ومدى مساهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية (وكالة المسيلة) في العملية:

ثانيا: جمع الوثائق:

وقد اعتمدنا على عملية جمع الوثائق كأداة من أدواة البحث العملي قصد الوصول إلى كيفية وأساليب إدارة المخاطر الائتمانية في البنك ومدى مساهمتها.

ثالثا: المقابلة الشخصية:

وهي عبارة عن استجواب شفوي وجه لوجه حيث تمت المقابلة مع شخص واحد من إطارات البنك.

قائمة الأسئلة:

1- هل توجد لديكم إدارة مخاطر؟

2- ما هي المخاطر التي يتعرض لها البك؟

3- ما هي الأدوات التي تستخدمونها لقياس هذه المخاطر؟

4- هل أنتي طالبة؟ وفي أي تخصص؟

5- ما هو موضوع رسالتك؟

المبحث الثاني: إدارة المخاطر في BADR المسيلة

نظرا لصعوبة القيام بدراسة الحالة داخل البنك من أجل دراسة معظم المخاطر التي يتعرض لها البنك، وأهم الأدوات التي يستخدمها البنك في إدارة هذه المخاطر، سواء مع تعلق الأمر بحجة السر المهني أو أزمة كرونا التي فرضت إجراءات احترازية وعم استقبال الطلبة، تم التركيز على نوع واحد من المخاطر، ألا وهو المخاطر الائتمانية.

سنتناول في هذا المطلب دراسة تطور القروض والودائع في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالإضافة إلى دراسة المؤشرات المخاطر الائتمانية وذالك خلال الفترة 2016–2019.

المطلب الأول: دراسة تطور الودائع الممنوحة من طرف البنك.

الفرع الأول: تحليل مؤشرات مخاطر الائتمان والأنشطة الوظيفية لبنك BADR خلال الفترة من(2016–2019)

لدينا مجموع القروض= القروض المقدمة للمؤسسات المالية +القروض المقدمة للعملاء وعليه سوف نقوم بدراسة حول تطور القروض خلال السنوات الأربعة الأخيرة وذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم01: تطور إجمالي القروض من (2016 إلى 2019)

الوحدة: مليون دج

السنوات	2016	2017	2018	2019
القروض المقدمة للمؤسسات المالية	188742666675.20 31.22%	247307264168.89 33.16%	29569235520.06 3.57%	81945646987.60 9.03%
القروض المقدمة للعملاء	415708167586.76 68.77%	498460187168.75 66.84%	797425798441.15 96.42%	825543312809.21 90.97%
إجمالي القروض	604450834261.96	745767451337.64	826995033961.21	907488959796.81

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير البنك.

نلاحظ من خلال الجدول:

سنة 2016 : نلاحظ أن القروض المقدمة للمؤسسات المالية أقل من القروض المقدمة للعملاء حيث قدرت نسبة القروض المقدمة للمؤسسات ب22،31٪ أما القروض المقدمة للعملاء ب 77،68٪ وقدر الفرق بينهما ب 55،37٪ .

سنة 2017: نلاحظ أن القروض المقدمة للمؤسسات المالية ارتفعت بنسبة 1.94٪ أما القروض المقدمة للعملاء انخفضت بنسبة 1.93٪.

سنة2018: نلاحظ أن القروض المقدمة للمؤسسات المالية انخفضت بنسبة 29.59٪ أما القروض المقدمة للعملاء ارتفعت بنسبة 29.58٪.

سنة 2019: نلاحظ أن القروض المقدمة للمؤسسات المالية ارتفعت بنسبة 5.46٪ أما القروض المقدمة للعملاء انخفضت بنسبة 5.45٪.

الشكل رقم03: تطور القروض خلال(2016–2019)

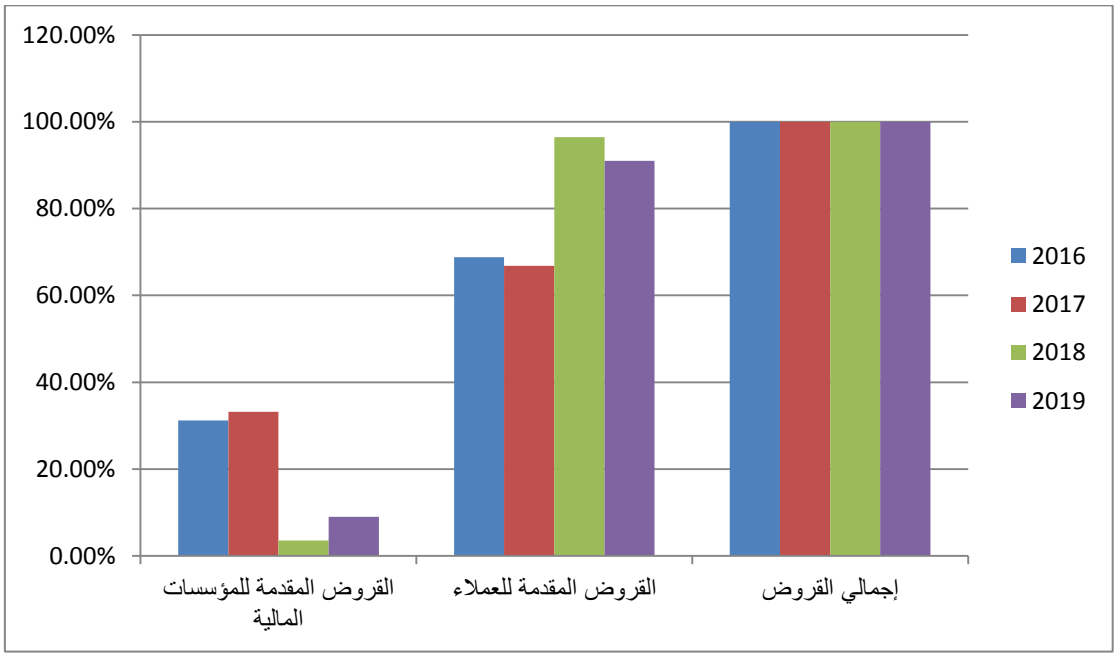

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير البنك.

مجموع الودائع = الودائع المستحقة للمؤسسات + الودائع المستحقة للعملاء + ديون ممثلة بسندات

جدول رقم 04: تطور الودائع خلال(2016–2019)

السنوات	2016	2017	2018	2019
الودائع المستحقة للمؤسسات المالية	1928111805952.62 65.27%	209870707194.49 15.62%	199584542893.98 13.41%	310605073215.79 20.21%
الودائع المستحقة للعملاء	142278240798.44 4.82%	112438272765.21 8.37%	84504672317.44 5.68%	107002074089.80 6.96%
ديون ممثلة بسندات	883773512997.51 29.92%	1020938836756.3 76%	1204319401788.6 80.91%	1119717876172.7 72.83%
إجمالي الودائع	2954163559748.5	1343247816716	1488408617000	1537325023478.2

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير البنك.

نلاحظ من خلال الجدول:

في سنة 2016: نلاحظ أن الودائع المستحقة للمؤسسات المالية هي أكثر نسبة بين ودائع العملاء ديون الممثلة بسندات.

في سنة2017: نلاحظ أن ديون ممثلة بسندات هي أكثر نسبة بيم ودائع المؤسسات المالية وودائع العملاء.

في سنة2018: نلاحظ أن ديون ممثلة بسندات زادت ب 4.911٪ بينما ودائع العملاء انخفضت ب2069 ٪، أما ودائع المؤسسات المالية فانخفضت ب2.21٪.

في سنة2019: نلاحظ أن ديون ممثلة بسندات انخفضت ب8.08٪ بينما ودائع العملاء زادت ب1.28٪ أما ودائع المؤسسات زادت ب6.8٪.

نستنتج مما سبق أن ديون ممثلة بسندات هي أكثر نسبة بين ودائع العملاء وودائع المؤسسات المالية ويمكن توضيح مما سبق في التمثيل البياني التالي:

الشكل رقم04: تطور الودائع خلال(2016-2019)

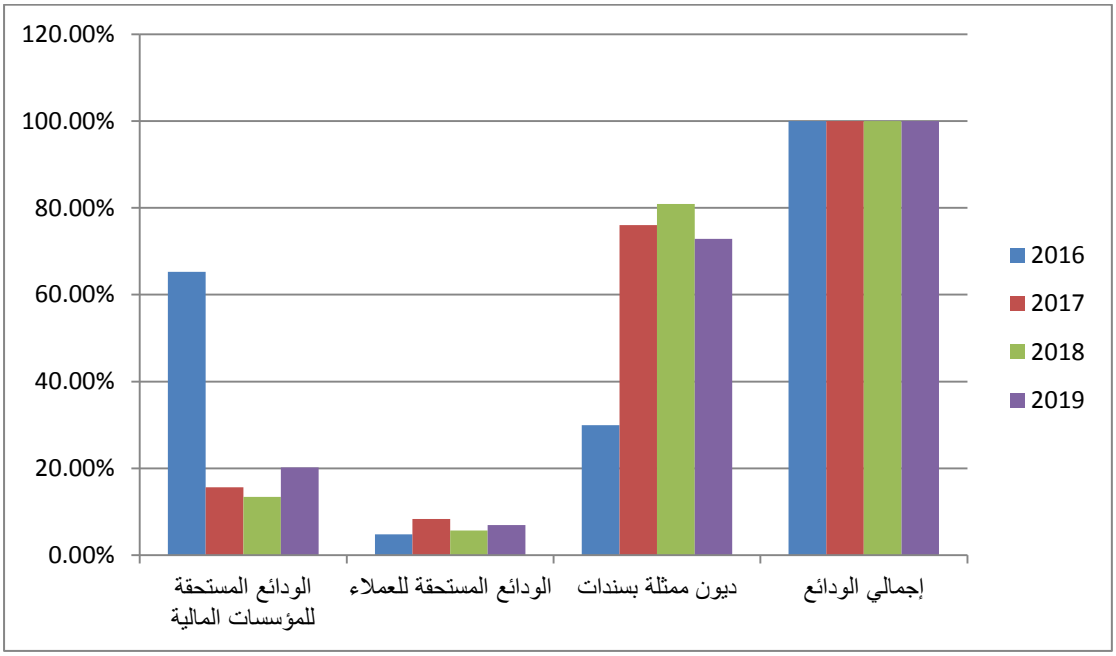

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير البنك.

المطلب الثاني: دراسة مؤشرات مخاطر الائتمان لبنك BADR خلال (2016-2019)

أولا: نسبة القروض إلى ودائع البنك = إجمالي القروض/ إجمالي الودائع

جدول رقم03: نسبة القروض إلى الودائع

السنوات	2016	2017	2018	2019
إجمالي القروض/إجمالي الودائع	604450834261.96/ 2954163559748.5	745767451337.64/ 1343247816716	826995033961.21/ 1488408617000	907488959796.81/ 1537325023478.2
إجمالي نسبة القروض إلى الودائع	0.20%=	0.55=	0.55%=	0.59%=

المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على تقارير

ثانيا: نسبة القروض إلى إجمالي الأصول خلال (2016-2019)

حيث نسبة القروض إلى أصول البنك = أجمالي القروض/ أجمالي الأصول.

جدول رقم04: نسبة القروض إلى الأصول

السنوات	2016	2017	2018	2019
نسبة القروض إلى أصول البنك =إجمالي القروض /إجمالي الأصول	604450834261.96/ 984562631919.27 =0.61%	745767451337.64/ 1121447078237.64 =0.66%	826995033961.21/1 306644081450.33 =0.63%	907488959796.81/1 273267877453.25 =0.71%

المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على تقارير البنك. المصدر:

ثالثا: حقوق المساهمين إلى الأصول لبنك خلال (2016-2019)

حيث نسبة حقوق المساهمين إلى الأصول = حقوق المساهمين / لإجمالي الأصول

لدينا: حقوق المساهمين = رأس المال المدفوع +الاحتياطات + فرق التقدير النتيجة

جدول رقم05: نسبة حقوق مساهمين إلى الأصول

السنوات	2016	2017	2018	2019
نسبة حقوق المساهمين إلى الأصول	4%	4%	4%	6%

المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على تقارير البنك. المصدر:

نلاحظ من خلال الجدول أن مؤشر حقوق المساهمين إلى الأصول خلال السنوات(2016-2017-2018) بنسبة 4٪ ثم ارتفع سنة 2019 بنسبة 6٪ وذلك بسبب ارتفاع في رأس المال خلال سنة 2019 .

رابعا: نسبة حقوق المساهمين إلى إجمالي القروض لبنك BADR خلال(2016-2019)

حيث: نسبة حقوق المساهمين إلى القروض = حقوق المساهمين / إجمالي القروض.

السنوات	2016	2017	2018	2019
نسبة حقوق المساهمين إلى القروض	7%	6%	6%	9%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير البنك.

نلاحظ من خلال الجدول أن مؤشر حقوق المساهمين إلى إجمالي القروض في سنة 2016 بنسبة 7٪ ولكن في سنة 2017-2018 انخفض المؤشر إلى 6٪ ليرتفع في سنة 2016 إلى 9٪ وذلك بسبب ارتفاع في قيمة الاحتياطات.

خلاصة الفصل:

حاولنا من خلال هذا الفصل القيام بدراسة ميدانية لمعرفة أساليب قياس مخاطر الائتمان من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة المسيلة–، حيث تناولنا في المبحث الأول من هذا الفصل الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة الميدانية من خلال معرفة المنهج العلمي المستخدم في الدراسة وكذلك التعرف على بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة المسيلة– أما المبحث الثاني فتناولنا فيه عرض النتائج ومناقشتها من خلال تحليل مؤشرات مخاطر الائتمانية والأنشطة الوظيفية للبنك ودراسة مؤشرات مخاطر الائتمان.

الخاتمة

من خلال هذه المذكرة التي عالجنا فيها تطبيق إدارة المخاطر المصرفية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية توصلنا إلى مايلي:

أولا: نتائج الدراسة

تتمثل في:

- نستنتج مما سبق أن إدارة المخاطر هي عبارة عن مجموعة الأدوات والتقنيات التي تعنى بتحديد وقياس ومتابعة التحكم في المخاطر التي يتعرض لها البنك، حيث تسمح بالتعرف على مصدر الخطر وقياس احتمالية وقوعه، وتحديد مقدار التعثر على الإيرادات، الدخل والأصول وتقييم الأثر المحتمل على أعمال البنوك.
- البنوك التجارية الجزائرية تقوم بوضع سياسات واستراتيجيات لإدارة المخاطر تتناسب مع المخاطر المحتملة التي يمكن التعرض لها، كما أنها تتبع سياسة التنويع والتوزيع أثناء عملية منح الائتمان.
- هنالك محدودية كبيرة في تطبيق معاير بازل2 داخل البنوك التجارية الجزائرية، ومازالت أمامها تحديات كبيرة لتطبيق مقررات بازل3.
- تمثل المخاطر الجزء الأخطر الذي يهدد كيان البنك ويهدم وضعه المالي خاصة مخاطر الائتمان والتي تتعرض لها البنوك التجارية والنجمة عن عدم السداد.
- من أهم مسببات المخاطر الائتمانية ضعف إمكانية تحديد منح القروض فالبنوك التجارية دائما عرضة لهذا النوع من المخاطر وذلك لعدم وفاء عملائها لتسديد ديونهم.

ثانيا: اختبار الفرضيات

الفرضية الأولى: والتي تنص على: تتمثل أدوات قياس المخاطر المصرفية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية في (الطريقة المعيارية).

من خلال دراستي الميدانية توصلت إلى أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يستخدم هذه الأداة، وهذا ما يثبت صحة الفرضية.

الفرضية الثانية: والتي تنص على: يتوفر البنك على الأسس والمقومات اللازمة لتطبيق الأساليب الحديثة لقياس المخاطر التشغيلية مثل (المنهج المعياري، منهج المؤشر الأساسي، طرق القياس المتقدمة).

وهذه الفرضية صحيحة.

ثالث: الاقتراحات

- إنشاء إدارة للمخاطر بالبنوك العمومية تضطلع بمهمة التحديد الدقيق للمخاطر من خلال تحليل البيانات والمعلومات المتوفرة لديها، ووضع نظم للتقارير وخطط عمل للوحدات المختلفة ومتابعة مستوى الالتزام بها، بهدف الوصول إلى تحديد كافة أنواع المخاطر في جميع العمليات التي ينفذها أو الأنشطة أو الصفقات التي يدخل فيها البنك.
- تحسين التنظيم الداخلي للبنوك العمومية عن طريق تفعيل الرقابة الداخلية، كفاية السياسات والإجراءات ومستوى تطبيقها والالتزام بها وآلية توزيع المسؤوليات والصلاحيات.
- وجوب إدخال نظام معلوماتي متطور وسريع للبنوك العمومية الجزائرية، الذي يساهم في توفير معلومات يمكن الاعتماد عليها حتى تستطيع الأطراف المشاركة في السوق لتقييم أداء المؤسسات ومدى كفاءتها ومعرفة مقدرتها على إدارة المخاطر.

ضرورة حيازة البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية على أنظمة متطورة لتقييم المخاطر المصرفية والحرص على تغطية جميع أنواع المخاطر، والسهر على المراجعة الدورية لهذه الأنظمة لضمان مسايرتها للمستجدات التي تشهدها الساحة المصرفية.

ثالثا: آفاق الدراسة

نظرا إلى محددات موضوع هذا البحث التي وجهتنا إلى التركيز على بعض الجوانب المتعلقة بأساليب وسياسات إدارة المخاطر المصرفية في البنوك التجارية دراسة حالة – بنك

الفلاحة والتنمية الريفية– وكالة المسيلة، فإنه تبقى بعض المواضيع الأخرى التي هي على صلة بموضوع البحث والجديرة بالإثراء والبحث مستقبلا، مثل:

- أثر اتفاقية بازل 3 على إدارة المخاطر المصرفية.
- إدارة المخاطر المصرفية في البنوك التجارية – دراسة مقارنة بين البنوك التجارية والبنوك الأجنبية–.

المراجع

أولا: المراجع بالغة العربية

أ- الكتب

1. حماد طارق عبد العال،إدارة المخاطر: أفراد، إدارات، شركات، بنوك، جامعة عين شمس، الإسكندرية، 2008.

2. دريد كامل آل شبيب، إدارة البنوك المعاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2012.

3. محمد صالح الحناوي، نهال فريد مصطفى، الإدارة المالية التحليل المالي لمشروعات الأعمال، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2005.

4. شقيري نوري موسى وآخرون، إدارة المخاطر البنكية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2016/2012.

ب- المذكرات والأطروحات الجامعية

1. خضراوي نعيمة، إدارة المخاطر البنكية –دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2009/2008.
2. حياة نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2014/2013.
3. لعروسي قرين الزهرة، دور إدارة مخاطر الائتمان المصرفي في اتخاذ القرارات الائتمانية لدى البنوك التجارية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة،2017/2016.
4. إيمان بن السراج، دور المعلومات في قياس اتجاهات متخذي القرار نحو المخاطر المالية في البنوك التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018/2017.
5. إبراهيم رباح إبراهيم المدهون، دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة، أطروحة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 1432هـ-2011م.

6. مصداع راضية، أثر تطبيق أبعاد الجودة الشاملة على تفعيل إدارة المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2018/2017.
7. بن مداني صديقة، انعكاسات القروض المصرفية المتعثرة على أداء البنوك التجارية في الجزائر، دراسة عينة من البنوك التجارية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017/2016.
8. طهير أميرة، إدارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية وفقا لمعايير بازل دراسة حالة عينة من الوكالات بأم البواقي(BEA BNA BADR CPA)، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي،بأم البواقي، 2017/2016.

ج- المجلات

1. باسم حين رهيف، إدارة المخاطر المصرفية ومدى التزام المصارف العراقية بمتطلبات بازل2،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد46، جامعة بغداد، 2015.
2. مصداع راضية، إدارة المخاطر التشغيلية وفقا لاتفاقية بازل02 في البنوك التجارية الجزائرية، مجلة الإستراتيجية والتنمية، العدد الثالث عشر، جامعة فرحات عباس، سطيف01، جويلية 2017.
3. محمودي مليك، واقع إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد11، العدد02، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018.
4. زقاي بشير، معا ريف محمد، أثر آليات الحوكمة على إدارة المخاطر المصرفية في البنوك دراسة استطلاعية بفروع البنوك العمومية العاملة بولاية عين تيموشنت، مجلة البديل الاقتصادي، المجلد الخامس العدد- الأول-، جامعة الدكتور مولاي طاهر، سعيدة الجزائر، 2018/06/15.
5. علي محسن إسماعيل، مسودة دليل العمل الرقابي، ضوابط إدارة المخاطر في المصارف التقليدية(التجارية)، قسم تحليل أداء المصارف ومراقبة المخاطر، العدد79/78، 2019/2018.

الملاحق

الملحق رقم (01): اتفاقية القرض رقم 119/ 2017

بين الموقعين أسفله

بنك الفلاحة والتنمية الريفية (بدر) شركة مساهمة برأسمال قدره ثلاثة وثلاثون مليار دينار جزائري (33.000.000.000.00 دح) المسجلة بالسجل التجاري للجزائر العاصمة تحت رقم 00/11640 ب00 ،الكائن مقرها الاجتماعي بالجزائر العاصمة 17 شارع العقيد

عميروش، والممثلة من طرف

السيد : **مدير الوكالة المحلية للاستغلال المسيلة -904- الحي الإداري الجديد بالمسيلة**

من جهة

السيد:

الساكن بـ.

(الاسم، اللقب أو العنوان، المقر الاجتماعي، الصفة القانونية وذلك حسب الحالة.....الخ)

-المعين فيما يلي: "المقترض"

من جهة أخرى

حيث اتفقا وأقرا على ما يلي :

<u>موضوع الاتفـــاقيـــة</u>:

بموجب هذه الاتفاقية، يمنح البنك للمقترض المذكور أعلاه قرض حسب الشروط الخاصة والعامة المحددة كما يلي:

1 – الشروط الخاصة للقرض:

<u>القرض الأول:</u>

رقم ملف القرض : قرض متوسط الأجل التحدي بمبلغ إجمالي: دج. مقسم كما يلي:

*اعتماد مستندي بمبلغ أوروه مدخر بنسبة % مرتبط بقرض متوسط الأجل التحدي بمبلغ: دج موجه لاقتناء بطارية تربية الدواجن

وصهريج نقل الأغذية (استيراد من الخارج).

* قرض متوسط الأجل التحدي محلي بمبلغ دج موجه لاقتناء محول كهربائي وهيكل المستودع (عتاد محلي).

مدة القرض: 72 شهرا (بما فيها فترة السماح). فترة السماح : 24 شهرا

نوع القرض: قرض متوسط الأجل. موضوع القرض: .

معدل الفائدة على عاتق المقترض خلال خمس سنوات الأولى: 0.00%.

معدل الفائدة على عاتق المقترض للسنة السادسة و السابعة:1،00 %.

عمولة الالتزام: 0،50 % دورية . معدل عقوبة التأخير: 2،00 %. معدل فائدة التأخير: 7،50 %.

تاريخ بداية فترة استعمال القرض: 2017/08/29 تاريخ نهاية فترة استعمال القرض:2018/06/30

رقم حساب التسديد : رقم حساب القرض:

دورية التسديد: سداسية.

مصاريف الملف: حسب شروط البنك السارية المفعول. مصاريف الكفالة: 0،00 دج.

مصاريف الرهن: 0،00 دج.

مصاريف تبليغ الموافقة البنكية : 0،25 % من مبلغ القرض الممنوح.

الضمانات الحاصرة:

- رهن عقاري قانوني لقطعة ارض بمساحة

الاحتياطات الحاصرة:

-الدفع في الحساب لمبلغ المساهمة الشخصية النقدية بنسبة % أي بمبلغ د دج.

- تكوين ذخيرة في الحساب لتغطية مصاريف فتح الاعتماد لمستندي.

- اتفاقية القرض ممضاة ومسجلة.

- شهادة الوضعية الجبائية مستحدثة أو مع جدول تسديد.

- الاكتتاب لدى صندوق ضمان القروض الفلاحية.

- رسالة سقوط القرض.

الضمانات غير الحاصرة:

- رهن حيازي للتجهيزات الممولة.

الاحتياطات غير الحاصرة:

- اكتتاب عقد تأمين متعدد الأخطار+ التأمين ضد الكوارث الطبيعية، مع ملحق التفويض لصالح البنك.

- امضاء سندات لأمر.

2-الشروط العامة للقرض:

المادة1: مبلغ القرض يمنح البنك بموجب هذه الاتفاقية للمقترض قرض مبلغه مبين في الشروط الخاصة.

المادة2: موضـوع القــرض

– بناءا على طلب التمويل المقدم من طرف المقترض، فان القرض موضوع هذه الاتفاقية سيخصص لتمويل المشروع المذكور في

الشروط الخاصة، وهذا تطبيقا لتركيبة التمويل المتفق عليها بين الأطراف.

المادة3: مــدة القرض

– يمنح القرض لمدة وفترة التأجيل المنصوص عليهما ضمن الشروط الخـاصة.

– غير أنه إذا كان القرض موضوع هذه الاتفاقية لم يسجل بداية الاستهلاك في المدة المحددة ضمن الشروط الخاصة، فإن هذه الاتفاقية تعتبر

ملغاة إذا لم يقبل البنك تمديدها.

المادة 4: نسبة الفائدة المتغيرة

– إن نسبة الفائدة المطبقة على استعمال القرض متكونة من نسبة قاعدية قابلة للمراجعة دوريا وفقا لشروط

البنك السارية المفعول وإضافة إلى النسبة المحددة في الشروط الخاصة.

– تخضع النسبة القاعدية المذكورة ضمن الشروط الخاصة للمراجعة الدورية.

– يتم إخطار المقترض بكل تعديل في النسبة القاعدية. ويصرح المقترض بقبول هذا التعديل دون قيد أو تحفظ.

المادة 05: الرســوم والعمولات

– تكون جميع الرسوم والعمولات المرتبطة بمنح واستعمال القرض على عاتق المقترض، إلى جانب الرسوم

والعمولات الأخرى التي تضاف لاحقا وذلك طبقا للنصوص التشريعية والتنظيمية.

المـادة 06: كيفية استعمال القرض

– إن القرض موضوع هذه الاتفاقية يتم استعماله بإدانة حساب القرض المفتوح من طرف البنك لدى الوكالة الموطنة

للمقترض تحت الرقم المشار إليه ضمن الشروط الخاصة.

– ترخص استعمالات القرض حسب احتياجات التمويل الذي يثبت بتقديم بيانات اعتمادها من طرف البنك وكذلك بالإمضاء على السندات لأمر.

– إن إثبات القرض وتسديده بكون حسب الكتابات والعمليات المسجلة من طرف البنك.

المادة 07: طرق التسديد

– عند نهاية فترة الاستعمال التي لا يمكن أن تتجاوز تلك المحددة ضمن الشروط الخاصة، فإن الاستهلاكات الفعلية للقرض تثبت بتقديم بيانات

اعتمادها من طرف البنك في جدول التسديد الذي يحدد فيه الأصل والفوائد وهذا في حالة ما إذا كانت الشروط الخاصة

تنص على نسبة ثابتة معدة على أساس سندات لأمر مدعمة لهذه الحالة.

– هذه السندات تعوض تلك المنصوص عليها في المادة السادسة (06) أعلاه.

– يتعهد المقترض بتسديد أصل القرض والفوائد على أقساط حسب جدول التسديد المعد طبقا للشروط الخاصة لهذه الاتفاقية.

– إن كل تعديل في نسبة الفائدة المحددة في الشروط الخاصة يوجب مراجعة جدول التسديد.

المادة 08: الضمانات

– لضمان الوفاء أصل القرض، الفوائد، المصاريف والعمولات المتعلقة بالقرض موضوع الاتفاقية، يتعهد المقترض

بتخصيص الضمانات المذكورة في الشروط الخاصة لفائدة البنك.

– تكون المصاريف التسجيل والمصاريف المتعلقة بالضمانات المذكورة أعلاه على عاتق المقترض.

– إن أي تبديد أو بيع جزئي أو كلي للأموال المادية والمعنوية المخصصة كضمان لفائدة البنك يعرض المقترض

حسب شروط الاتفاقية، بالإضافة إلى إلغاء القرض متابعته قضائيا.

– استعمال القرض مرتبط بالاستلام الفعلي للضمانات.

المادة 09: التسديد المسبق

– للمقترض الحق في التسديد المسبق للقرض جزئيا أو كليا.

– التسديد الجزئي يقتطع من الأقساط المتباعدة.

المادة 10: الترخيص بالخصم

– يعطي المقترض ترخيص للبنك بالخصم الفوري من حسابه للمبالغ التي تكفي لتسديد الأقساط، من أصل

وفوائد وكذا المبالغ الأخرى التي أصبحت واجبة الأداء (عمولات – مصاريف–ضرائب).

المادة 11 : شروط الفسخ

– في حالة عدم تسديد المبالغ الواجبة الأداء من أصل، فوائد ومصاريف أخرى وملحقات، فان البنك يحتفظ

بحق إلزامه على التسديد الفوري لكل قيمة القرض، خاصة في الحالات التالية:

¤ التصريح الخاطئ للمقترض.

¤ دفع النفقات التي لا تدخل في إطار تحقيق المشروع الموافق عليه في هذه الاتفاقية.

¤ تحويل الموضوع الأصلي للقرض.

¤ عدم احترام المقترض لأي تعهد من التعهدات المتفق عليها من طرفه.

¤ كل تعديل متعلق بالوضعية المالية والقانونية للمقترض.

¤ البيع الجزئي أو الكلي للأموال المادية والمعنوية المخصصة كضمان لفائدة البنك.

¤عند عدم احترام بنود هذه الاتفاقية، يتحمل المقترض جميع الأعباء المسجلة من طرف البنك بفعل الأداء المسبق.

المادة 12: مراقبة القرض

حتى يتسنى للبنك المراقبة المستمرة والمنتظمة لاستعمال القرض يتعهد المقترض بما يلي :

تقديم جميع البيانات والوثائق التي يراها البنك ضرورية.

تقديم صور مطابقة الأصل للميزانية السنوية، ووثائق الحسابات والملحقات وكدا تقرير محافظ الحسابات.

تسهيل الزيارات التي يقوم بها أعوان البنك وكذا الدخول للمحلات والتجهيزات الأخرى.

كذالك يستطيع البنك أن يتحقق في عين المكان وبناءا على الوثائق المقدمة من تطابقها.

المادة 13:التزامات المقترض

مع مراعاة الأحكام التشريعية والتنظيمية السارية المفعول، وما دام المدين مدينا بموجب هذه الاتفاقية، فهو ملزم بما يلي:

عدم تقديم لصالح الدائنين الآخرين، أي ضمان أو تعهد لامتياز دائن عن آخر على الأموال الموجودة حاليا أو المستقبلية، حتى يتم التسديد الفعلي للقرض.

العمل على كل ما هو ضروري لإبقاء وحماية مؤهلاته القانونية وكذا وسائل الإنتاج والخدمات.

تامين المعدات المنقولة والعقارات والوفاء بجميع المصاريف وفقا لعقد التامين، وفى حالة حدوث كارثة كلية أو جزئية قبل إبراء ذمته، يحتفظ البنك بحق التعويض في التامين طبقا لبنود الضمان المبرم وفقا لهذه الاتفاقية.

تقديم للبنك رقم الأعمال الكامل المحقق في المشروع عند الدخول في مرحلة الإنتاج أو الخدمات.

المادة 14: العقوبات التاخيرية

– كل تأخر من طرف المقترض عن الوفاء بالدين يؤدي إلى توجيهه إنذار بالدفع بسبب هذا التأخير مع خصم فوائد التأخير.

– نسبة عقوبة التأخير السارية المفعول محددة في الشروط الخاصة.

المادة 15: العمولة والمصاريف

– يتعهد المقترض بدفع كل ثلاثة أشهر عمولة التعهد ومصاريف الملف المذكورة في الشروط الخاصة.

المادة 16: تسوية النزاع

كل نزاع ناتج عن تفسير أو تنفيذ هذه الاتفاقية، يخضع في حالة عدم التسوية الودية للمتابعة أمام الجهات القضائية المختصة.

المادة 17: اختيار الموطن

– لتنفيذ هذه الاتفاقية، يختار الأطراف الموطن في العناوين السابقة الذكر.

في: المسيلة **بتاريخ**

ع/ البنك **المدين (1)**

(1) يجب أن يسبق إمضاء المدين بالعبارة المكتوبة " قرأ وصادق"

هذه الاتفاقية تلغي وتعوض الاتفاقية السابقة رقم 15/397 بتاريخ 2016/02/07.

الملحق رقم (02): ميزانية لسنة (2012-2013)

BILAN AU 31/12/2013			
ORDRE	**ACTIF**	**12/31/2013**	**12/31/2012**
1	CAISSE, BANQUE CENTRALE, TRESOR PUBLIC, CENTRE DES CHEQUES POSTAUX	209 870 707 194,49	192 811 805 952,62
2	ACTIFS FINANCIERS DETENUS A DES FINS DE TRANSACTION	0.00	0.00
3	ACTIFS FINANCIERS DETENUS A DES FINS DE TRANSACTION	112 438 272 765,21	142 278 240 798,44
4	PRETS ET CREANCES SUR LES INSTITITIONS FINANCIERES	247 307 264 168,89	188 742 666 675,20
5	PRETS ET CREANCES SUR LA CLIENTELE	498 460 187 168,75	415 708 167 586,71
6	ACTIFS FINANCIERS DETENUS JUSQU'A L'ECHANCE	10 090 943 706,65	10 042 599 652,05
7	IMPOTS COURANT- ACTIF	4 102 979 012,21	4 730 220 623,82
8	INPOTS DIFFERES - ACTIF	1 266 265 715,35	1 438 412 876,48
9	AUTRES ACTIFS	269 046 308,61	318 442 111,85
10	COMPTE DE REGULARISATION	11 665 220 799,40	5 076 319 045,67
11	PARTICIPATION DANS LES FILIALES, LES CO-ENTREPRISES OU LES ENTITEES ASSOCIEES	10 887 805 635,19	10 264 190 767,30
12	IMMEUBLE DE PLACEMENT	0	0
13	IMMOBILISATION COPORELLES	14 487 736 934,55	14 178 710 372,53
14	IMMOBILISATION INCOPORELLES	9 044 352,53	22 251 259,84
15	ECART D'AQUISITION	0	0
TOTAL DE L'ACTIF		**1 121 447 078 237,64**	**984 562 631 919,27**
ORDRE	**PASSIF**	**12/31/2012**	**12/31/2011**
1	BANQUE CENTRALE	0	0
2	DETTES ENVERS LES INSTITUTIONS FINANCIERES	33 057 905 120,18	27 650 351 234,32
3	DETTES ENVERS LA CLIENTELE	973 371 766 600,60	838 618 941 812,52
4	DETTES REPRESENTEES PAR UN TITRE	1 088 148 638,17	2 568 787 716,08
5	IMPOTS COURANTS-PASSIF	2 568 787 716,08	1 040 973 072,06
6	IMPOTS DIFFERES-PASSIF	1 088 048 638,17	2 568 787 716,08
7	ANTRE PASSIFS	3 516 886 388,83	6 704 905 620
8	COMPTES DE REGULARISATION	7 358 640 150,49	7 683 770 888,69
9	PROVISIONS POUR RIQUES ET CHAEGES	9 967 481 742,06	9 614 830 001,32
10	10SUBVENTIONS D'EQUIPEMENT- ANTRES SUBVANTIONS D'INVESTISSEMENTS	0	0
11	FONDS POUR RISQUES BANCAIRES GENERAUX	13 230 150 019,33	12 682 566 854,99
12	DETTES SUBORDONNEES	13 421 016 397,40	14 935 432 234,59
13	CAPITAL	33 000 000 000,00	33 000 000 000,00
14	PRIMES LIEES AU CAPITAL	0	0
15	RESEVRES	5 475 054 854,26	2 446 435 921,90
16	ECART D'EVOLUTION	1 283 604 731,53	1 676 333 204,93
17	ECART DE REEVALUATION	8 336 333 753,04	8 336 333 753,04
18	REPORT A NOUVEAU (+/-)	311 138 906,78	-609 541 902,57
19	RESULTAT DE L'EXERCICE (+/-)	5 155 134 651,27	5 638 160 834,94
TOTAL DE PASSIF		**1 121 447 078 237,64**	**984 562 631 919,28**

الملحق رقم(03): جدول حسابات النتائج(2014-2015)

COMPTES DE RESULTATS AU 31 12 2015

ORDRE	COMPTES DE RESULTATS	CODIFICATION	12/31/2015	12/31/2014	EVOLUTIONS	%
1	(+) INTÉRÊTS ET PRODUITS ASSIMILÉS	CP1100	41,159,043,000.87	33,010,212,291.18	8,148,830,709.69	24.69
2	(-) INTÉRÊTS ETCHARGES ASSIMILÉES	CC1100	(10,301,266,203.67)	(8,378,783,021.63)	-1,922,483,182.04	22.94
3	(+) COMMISSIONS (PRODUITS)	CP1200	7,071,724,477.72	8,581,909,390.21	(1,510,184,912.49)	-17.60
4	(-) COMMISSIONS (CHARGES)	CC1200	(24,239,630.65)	(2,982,956.81)	-21,256,673.84	712.60
5	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	CP/CC1300	-	-	0.00	
6	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	CP/CC1400	108,208,987.80	575,156,605.84	-466,947,618.04	(81.19)
7	(+) PRODUITS DES AUTRES ACTIVITÉS	CP1500	4,421,283,756.72	3,966,214,122.16	455,069,634.56	11.47
8	(-) CHARGES DES AUTRES ACTIVITÉS	CC1500	(80,324,174.79)	(478,885,817.05)	398,561,642.26	-83.23
9	**PRODUIT NET BANCAIRE**		**42,354,430,214.00**	**37,272,840,613.90**	**5,081,589,600.10**	**13.63**
10	(-) CHARGES GÉNÉRALES D'EXPLOITATION	CC2600	(21,960,518,948.56)	(20,349,954,509.22)	(1,610,564,439.34)	7.91
11	(-) DOTATIONS AUX AMORTISSEMENTS ET AUX PERTES DE VALEUR SUR IMMOBILISATIONS INCORPORELLES ET CORPORELLES	CC2700	(1,438,569,736.49)	(1,441,930,287.73)	3,360,551.24	(0.23)
12	**RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION**		**18,955,341,528.95**	**15,480,955,816.95**	**3,474,385,712.00**	**22.44**
13	(-) DOTATIONS AUX PROVISIONS, AUX PERTES DE VALEUR ET CRÉANCES IRRÉCOUVRABLES	CC3800	(25,476,043,067.36)	(34,120,271,909.22)	8,644,228,841.86	-25.33
14	(+) REPRISES DE PROVISIONS, DE PERTES DE VALEUR ET RÉCUPÉRATION SUR CRÉANCES AMORTIES	CP3900	14,080,273,139.11	25,426,113,063.74	(11,345,839,924.63)	-44.62
15	**RÉSULTAT D'EXPLOITATION**		**7,559,571,600.70**	**6,786,796,971.47**	**772,774,629.23**	**11.39**
16	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR AUTRES ACTIFS	CP/CC4100	24,453,134.84	-	24,453,134.84	-
17	(+) ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (PRODUITS)	CP4200	-	-	-	-
18	(-) ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (CHARGES)	CC4300	-	-	-	-
19	**RÉSULTAT AVANT IMPÔTS**		**7,584,024,735.54**	**6,786,796,971.47**	**797,227,764.07**	**11.75**
20	(-) IMPÔTS SUR LES RÉSULTATS ET ASSIMILÉS	CR5000	(1,902,473,986.88)	(662,127,719.58)	(1,240,346,267.30)	187.33
21	**RESULTAT NET DE L'EXERCICE**		**5,681,550,748.66**	**6,124,669,251.89**	**-443,118,503.23**	**-7.23**

الملحق رقم(04): ميزانية لسنة(20014-2015)

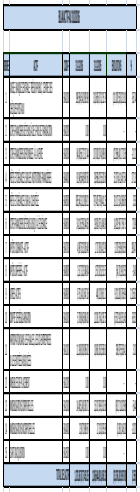

الملخص:

عرفت الساحة المصرفية خلال السنوات الأخيرة العديد من التغيرات المتسارعة, إلا أن موجات التغير هذه ولدت الكثير من المخاطر, مما عزز الحاجة إلى تحديد هذه المخاطر وإدارتها بكفاءة عالية.

وقد جاءت هذه الدراسة لمعرفة أساليب وسياسات إدارة المخاطر المصرفية في البنوك التجارية, وعلى هذا الأساس تم تسليط الضوء على المفاهيم النظرية لإدارة المخاطر المصرفية بالإضافة إلى لجنة بازل 02.

وتوصلت الدراسة إلى أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة المسيلة– يستخدمون إدارة المخاطر في جانب القروض فقط.

الكلمات المفتاحية: إدارة المخاطر, بنوك تجارية, لجنة بازل, قروض تجارية.

Abstract :

Over the last Few Years, the banking scene has witnessed manyvarious changes, but these waves of change have made many risks, which have reinforced the need to idenfity and manage these risks efficiently.

This study was conducted to determine the extent to wich Risc was implemented in accordance with Basel Committee standards in Algerian commercial banks , and on this basis the theoreticl concepts of banking risk management were highlighted , in addition to the two Basel Committee decisions .

The study found that the bank for Agriculture and rural development -AL- Messila Agency- use risk management on the loan side only.

***Keywords** ; Banking Risk Management , Basel Committee, Commercial banks, Business loans.*